

تقرير المدير العام
ملحق

وضع عمال الأراضي العربية المحتلة

ISBN 978-92-2-619506-6
ISSN 0252-7022

الطبعة الأولى، ٢٠٠٨

لا تنطوي التسميات المستخدمة في منشورات مكتب العمل الدولي، التي تتفق مع تلك التي تستخدمها الأمم المتحدة، ولا العرض الوارد فيها للمادة التي تتضمنها، على التعبير عن أي رأي من جانب مكتب العمل الدولي بشأن المركز القانوني لأي بلد أو منطقة أو إقليم، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها. والإشارة إلى أسماء الشركات والمنتجات والعمليات التجارية لا تعني مصادقة مكتب العمل الدولي عليها، كما أن إغفال ذكر شركات ومنتجات أو عمليات تجارية ليس علامة على عدم إقرارها. ويمكن الحصول على منشورات مكتب العمل الدولي عن طريق المكتبات الكبرى أو المكاتب المحلية لمكتب العمل الدولي الموجودة في كثير من البلدان أو مباشرة من:

ILO Publications,
International Labour Office
CH-1211 Geneva 22, Switzerland.

وسوف ترسل مجاناً قائمة بالمنشورات الجديدة، من العنوان المذكور أعلاه، أو بالبريد الإلكتروني: pubvente@ilo.org
انظر موقعنا على الإنترنت: www.ilo.org/publns

تصميم وحدة معالجة النصوص العربية TTA: المرجع ILC97-DG-ANNEX[2008-05-0017]-Ar.doc
طبع في سويسرا

المحتويات

الصفحة

٧	تمهيد
١	١ - مقدمة
٣	٢ - تجدد مفاوضات السلام في خضم انكماش العمالة والوضع الاجتماعي
٣	سوق عمل يعاني من الانكماش
٣	الفقر والتعبية الغذائية
٣	عزل غزة
٤	استمرار انعدام الأمن للمواطنين الفلسطينيين والإسرائيليين
٤	إحكام قبضة عمليات الإغلاق
٤	استمرار النمو في المستوطنات
٤	تحسن الوضع المالي
٥	خطة فلسطينية للإصلاح والتنمية
٥	زخم أنابوليس
٥	الرأي العام يؤيد مفاوضات السلام ولكنه متشائم من نتائجها
٦	جامعة الدول العربية
٧	٣ - عمليات الإغلاق والمراقبة الصارمة تقيد حركة التنقل والدخول
٧	الإغلاق الداخلي يشهد في الضفة الغربية
٩	الجدار الفاصل في الضفة الغربية
١١	نظام التراخيص التعسفي بانتظام يفاقم عمليات الإغلاق المادي
١٢	العزل التام لغزة يؤدي إلى الانهيار الاجتماعي والاقتصادي
١٤	أعمال العنف والانشغالات الأمنية وأثرها على النشاط الاقتصادي
١٥	المزيد من المستوطنين الإسرائيليين في الأراضي الفلسطينية المحتلة
١٧	الانعكاسات على الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي
١٨	التمييز وأزمة الهوية في الجولان السوري المحتل
٢٠	٤ - أزمة العمالة التي يعاني منها العمال العرب في الأراضي المحتلة
٢٠	انخفاض متوسط المداخيل
٢٠	عدد أكبر من الأشخاص يعملون ولكن الفقر يتزايد
٢٢	المزيد من العمالة في مهن منخفضة الإنتاجية
٢٣	العمالة في إسرائيل والمستوطنات
٢٣	فقدان القدرة التنافسية
٢٤	ارتفاع حاد في الأسعار الاستهلاكية وانخفاض القوة الشرائية للأجور
٢٥	تحديات العمالة لقوى عاملة شابة سريعة النمو

٢٥	ظروف العمل الهشة والحقوق المتصلة بالعمل
٢٦	الحماية القانونية للعمال الفلسطينيين: المستوطنات والمناطق الصناعية
٢٧	٥ - الحرية النقابية والحوار الاجتماعي
٢٩	٦ - استنتاجات
٣١	المراجع
٣٥	مرفق
٣٥	قائمة محوري البعثة

عملاً بالقرار المتعلق بآثار المستوطنات الإسرائيلية في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى على وضع العمال العرب، الذي اعتمده مؤتمر العمل الدولي في دورته السادسة والستين (١٩٨٠)، أوفدت هذه السنة أيضاً، بعثة رفيعة المستوى إلى إسرائيل والأراضي العربية المحتلة والجمهورية العربية السورية ومنظمة العمل العربية وجامعة الدول العربية في القاهرة. وتمتعت البعثة، كسابق عهدها، بكامل التعاون من جميع الأطراف المعنية. وإنني شديد الامتنان لذلك. وهذا ما يؤكد مرة جديدة الدعم واسع النطاق للقيم التي تجسدها منظمة العمل الدولية في أوضاع النزاعات.

وأجرت بعثة مكتب العمل الدولي مناقشات معمقة مع مجموعة واسعة من المحاورين من السلطة الفلسطينية ومن منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال في الأراضي العربية المحتلة والهيئات المكونة في إسرائيل وفي الجمهورية العربية السورية، ومع ممثلين من الأمم المتحدة ومع مجموعة من المنظمات الدولية وغير الحكومية. وقدم الجميع معلومات واستشرافات قيّمة عن وضع العمال في الأراضي العربية المحتلة، فاسترشد بها في إعداد هذا التقرير.

ويصف التقرير وضعاً متردياً للغاية في الاستخدام والعمل. ولم تتحسن المشقة التي يكابدها الشعب الفلسطيني بأي قدر يذكر بل تدهور الوضع في الواقع على نحو مثير للقلق في عدد من الجوانب. فمع إقبال شبه تام لقطاع غزة في أعقاب تصدع حكومة الوحدة الوطنية واستمرار العوائق التي تحول دون تنقل الأشخاص والبضائع في الضفة الغربية وفي القدس الشرقية، باتت الحياة الاقتصادية والسياسية تعاني من التجزؤ إلى حد كبير. وهناك شخص واحد مستخدم من كل ثلاثة أشخاص في سن العمل. أما المنشآت فهي إما مغلقة وإما تعمل في مستوى أدنى بكثير من طاقتها. والاستثمارات الجديدة مؤجلة وحوالي نصف السكان الفلسطينيين يعملون على المساعدة الغذائية الدولية، وهو وضع بات مقلقاً أكثر فأكثر بفعل ارتفاع أسعار الأغذية. ولا يزال هناك نسبة عالية من البطالة بين جيل الشباب الماهرة، ولا سيما النساء.

وقفر العاملين أخذ في الارتفاع، في حين تتخفف العمالة جيدة النوعية ويزداد الإحباط.

ولم يتحسن سوى وضع الموظفين الحكوميين مقارنة بالسنة الماضية، وذلك بفضل الجهود المتضافرة التي بذلتها السلطة الفلسطينية واللجنة الرباعية للشرق الأوسط والهيئات المانحة. ومع عمليات حقن جديدة من النقد، يمكن أن نلاحظ تحسناً طفيفاً في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية طوال النصف الأخير من عام ٢٠٠٧.

وأفضت عمليات التوغل العسكرية وتبادل إطلاق النار على نحو متكرر إلى مفاقمة شديدة لمعاناة المدنيين، وضمنهم أطفال فلسطينيون وإسرائيليون على السواء، في قطاع غزة والضفة الغربية وإسرائيل.

إن الدمار الذي خلفه الإجراءات العسكرية مترافقاً باستمرار التشدد في القيود المفروضة على حركة التنقل، لا يدع مكاناً للشك في أن المشقة الاقتصادية والاجتماعية ما فتئت تتفاقم في الأراضي العربية المحتلة.

وقد أشير إلى سنة ٢٠٠٨ على أنها سنة محورية بالنسبة للسلام. وترافقت وتيرة المفاوضات المباشرة بين الأطراف بتعهد بإبرام اتفاق قبل نهاية هذه السنة.

وفي أنابوليس، أعرب الرئيس عباس ورئيس الوزراء أولمرت في بيان تفاهم مشترك عن "عزمهما على وضع حد لإراقة الدماء والمعاناة ولعقود من النزاع بين الشعبين؛ وعلى التبشير ببداية عهد جديد من السلام، يقوم على الحرية والأمن والعدالة والكرامة والاحترام والاعتراف المتبادل" (البيت الأبيض، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧).

وفي دمشق، في آذار/ مارس ٢٠٠٨، جدد رؤساء الدول العربية عرضهم الذي كانوا قد تقدموا به أصلاً في عام ٢٠٠٢، بالقيام بمبادرة سلام عربية، وطلبوا استعراض ذلك في ضوء المفاوضات الجارية.

وكرر بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة، في رسالته الموجهة إلى قمة جامعة الدول العربية، تعهده بالسعي "إلى سلام عادل ودائم وشامل وإنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية تعيش جنباً إلى جنب بسلام وأمن مع إسرائيل"، ودعا في الوقت ذاته إلى "استراتيجية مختلفة وأكثر إيجابية لغزة" (الأمم المتحدة، ٢٠٠٨).

وفي آذار/ مارس ٢٠٠٨، أعربت رئاسة الاتحاد الأوروبي عن كامل دعمها لمفاوضات أنابوليس للسلام. وشددت على ضرورة "تحقيق نتائج سريعة وملموسة على الأرض بغية دعم المفاوضات. وأضافت أن اتخاذ الطرفين إجراءات لتنفيذ التزامات خارطة الطريق أمر حيوي بغية أن يحافظ الشعبان الإسرائيلي والفلسطيني والمنطقة والمجتمع الدولي الأعم، على الثقة والدعم". (مجلس الاتحاد الأوروبي، ١٤ شباط/ فبراير ٢٠٠٨).

ولا بد من الترحيب بجميع هذه الجهود وحشد الدعم الدولي لها.

ومع ذلك، وكما يوضحه هذا التقرير، أعرب العديد من المحاورين لبعثة مكتب العمل الدولي عن مشاطرتهم القلق من خطر اتساع الثغرة بين محادثات السلام التي حققت تقدماً لا يذكر حتى الآن، وبين استمرار "الوقائع على الأرض" كما تتجلى في حالات الإغلاق والتوغلات العسكرية ونقاط التفقيش ونظام التراخيص والمطلوب من صبر لا محدود لاجتياز الجدار الفاصل واستمرار البناء في المستوطنات والطرق المخصصة للمستوطنين دون غيرهم"، بما في ذلك تزايد فصل القدس الشرقية عن الأراضي الفلسطينية. وما فتئ الشعور بالعقاب الجماعي سائداً في جميع الأراضي العربية المحتلة.

وهناك ثغرة شاسعة بين المعاناة اليومية التي يعيشها الفلسطينيون تحت الاحتلال، وهي معاناة يقوون عليها بقدر لا يوصف من الصبر والكرامة، وبين الحياة الطبيعية التي يطمحون إليها. وينبغي ألا يغيب عن أذهاننا أنه في صميم حل هذا النزاع الطويل تقع طموحات النساء والرجال والأطفال والأهل والشيوخ بالعيش حياة عادية وتحقيق مهاراتهم وطاقاتهم من أجل تحسين ظروف عيشهم.

وهذه الطموحات ليست محصورة بالوضع الفلسطيني بل هي طموحات جميع الناس. ويتجلى هذا الأمر في دستور منظمة العمل الدولية وفي ما نسميه "العمل اللائق"، أي العمل في ظروف تسودها الحرية والكرامة والإنصاف والأمن ويتمكن فيها جميع البشر، أيًا كان عرقهم أو معتقدتهم أو جنسهم، من تحقيق رفاهيتهم المادية وتقدمهم الروحي على حد سواء. إن هذه القيم هي المرشد الذي تستلهمه منظمة العمل الدولية في إعداد تقييمها السنوي لوضع عمال الأراضي العربية المحتلة.

وستواصل منظمة العمل الدولية اعتمادها على هذه القيم العالمية كي تسهم في إطار الولاية الموكلة إليها، بتحقيق تسوية عادلة ودائمة للنزاع انطلاقاً من اعتقادها الثابت بأن توفير العمل اللائق للجميع في الأراضي العربية المحتلة وإسرائيل هو عنصر أساسي من عناصر السلام.

خوان سومافيا
المدير العام

نيسان/ أبريل ٢٠٠٨

١. عملاً بالقرار المتعلق بآثار المستوطنات الإسرائيلية في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى على العمال العرب، الذي اعتمده مؤتمر العمل الدولي في دورته السادسة والستين (١٩٨٠)، أوفد المدير العام مرة أخرى هذا العام بعثة إلى إسرائيل والأراضي العربية المحتلة لإجراء أكمل تقييم ممكن لوضع عمال الأراضي (الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة والجولان السوري المحتل)^١. وأوفدت بعثة أخرى إلى الجمهورية العربية السورية ومصر لتكوين فكرة أكثر تعمقاً عن التصورات الإقليمية للوضع.

٢. وكان ممثلو المدير العام يسترشدون بالمبادئ والأهداف المكرسة في دستور منظمة العمل الدولية، بما في ذلك إعلان فيلادلفيا، وبالمعايير والقرارات التي اعتمدها مؤتمر العمل الدولي وبالمبادئ التي أعلنتها هيئات الإشراف في منظمة العمل الدولية. وكما جاء في القرار الصادر في عام ١٩٨٠، فإن المسائل الجوهرية على المحك تشمل تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة بالنسبة للعمال في الأراضي العربية المحتلة، والحريات والحقوق النقابية لهؤلاء العمال والأضرار النفسية والروحية والمادية التي تلحق بالعمال العرب في فلسطين وغيرها من الأراضي العربية المحتلة من جراء سياسة الاستيطان الإسرائيلية. وهذا النهج يراعي كل المراعاة المبادئ والحقوق في العمل والتي تشكل إلى جانب العمالة والحماية الاجتماعية والحوار الاجتماعي أركان برنامج العمل اللائق. ومن ثم فإن هذا التقرير يأخذ في الحسبان التشريعات ذات الصلة والمعلومات المستخلصة التي تتناول الوقائع الميدانية فيما يتعلق بوضع عمال الأراضي العربية المحتلة.

٣. ولدى دراسة جميع القضايا المعنية، سواء أثناء زيارة البعثة أو عند إعداد هذا التقرير، وضع ممثلو المدير العام نصب أعينهم، جرياً على عاداتهم، معايير القانون الدولي ذات الصلة، ولا سيما اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ (فيما يتعلق بقوانين وأعراف الحرب البرية) واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ (بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب)، واللتين تشكل إسرائيل طرفاً فيهما. كما لم يغيب عن أذهانهم الاستنتاج الذي توصلت إليه محكمة العدل الدولية في فتوى صادرة عنها في تموز/ يولييه ٢٠٠٤، والتي تفيد بأن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية حقوق الطفل، وجميعها صكوك صدقت عليها إسرائيل، تنطبق على الأعمال التي تقوم بها الدولة عند ممارسة ولايتها القضائية خارج إقليمها (محكمة العدل الدولية، ٢٠٠٤)^٢.

٤. وقد استرشدت البعثات كذلك، على جاري عاداتها في السنوات السابقة، بالقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، ولا سيما قرارا مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) ورقم ٣٣٨ (١٩٧٣).

٥. وقد عهد المدير العام إلى السيد فريدريش بوتلر Friedrich Buttler، كمثل خاص له، والسيد فيليب إيجر Philippe Egger، نائب مدير ديوان المدير العام، والسيد طارق الحق، الخبير في مجال الاستخدام في المكتب الإقليمي للدول العربية في بيروت، والسيد مارتين ويلز Martin Oelz، المسؤول عن الشؤون القانونية في إدارة معايير العمل الدولية، بمهمة زيارة إسرائيل والأراضي العربية المحتلة، من ٢٩ آذار/ مارس إلى ٥ نيسان/ أبريل ٢٠٠٨. وقامت السيدة رشا الشرفا، ممثلة منظمة العمل الدولية بالنيابة في الضفة الغربية وغزة، بجميع التحضيرات لهذه البعثة التي كانت عضواً كاملاً فيها.

^١ مثلما أشير في تقارير سابقة، الجولان محتل من جانب إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ وقد ضمته إسرائيل إليها من طرف واحد في ١٩٨١. وأعلن عن موقف الحكومة الإسرائيلية إزاء الجولان بالعبارات التالية: "تهدف بعثة مكتب العمل الدولي إلى جمع المعلومات من أجل تقرير المدير العام عن الأراضي العربية المحتلة. ويتمثل موقف حكومة إسرائيل في أن الجولان الذي تطبق عليه قوانين إسرائيل ولايتها القضائية وإدارتها، لا يعد الآن من تلك المناطق. وعلى ضوء هذا الاعتبار، منحت بعثة مكتب العمل الدولي تصريحاً بزيارة الجولان كبادرة حسن نية مع كافة التحفظات. وينبغي ألا يكون قرار تسهيل هذه الزيارة غير الرسمية بمثابة سابقة، وهو لا يخالف بأي حال موقف الحكومة الإسرائيلية". وفي ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١، اعتمد مجلس الأمن في الأمم المتحدة القرار رقم ٤٩٧ الذي يطالب إسرائيل بإلغاء قرارها بضم الجولان، وهو قرار لم تعترف به الأمم المتحدة أبداً.

^٢ انظر الفقرات من ١١١ إلى ١١٣ من فتوى المحكمة.

^٣ عيّنت أوميت إيفينديجولو Umit Efendioğlu، وهي عضو في ديوان المدير العام، كفرد من أفراد البعثة. وشاركت في عملية إعداد التقرير رغم أنها لم تستطع المشاركة في البعثة كما كان مزعماً.

٦. وفي إطار البعثة، أجرى ممثلو المدير العام مناقشات واجتماعات عديدة مع المحاورين الإسرائيليين ومع المحاورين الفلسطينيين ومع المحاورين السوريين^٤. والتقوا بممثلين عن مختلف الوزارات في السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية ومنظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات البحث والمنظمات النسائية وقادة المجتمع المحلي. كما أجرت البعثة مشاورات مع ممثلين عن مجتمع المانحين والأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى.

٧. وعهد إلى السيد فريدريش بوتلر والسيدة ندى الناشف، المديرة الإقليمية للدول العربية، والسيد فيليب إيجر بمهمة زيارة الجمهورية العربية السورية في ٦ نيسان/ أبريل ٢٠٠٨ من أجل إجراء مشاورات مع الحكومة السورية ومع منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل، وبمهمة زيارة مصر في ٧ نيسان/ أبريل ٢٠٠٨ للقاء ممثلين عن جامعة الدول العربية ومنظمة العمل العربية.

٨. ويعرب المدير العام عن عميق امتنانه إلى جميع الأطراف المعنية، ويرغب في أن ينوه بأن ممثليه قد تمتعوا، كعهدهم دائماً، بالقدر الأكمل من التعاون من جانب جميع الأطراف، العربية والإسرائيلية على حد سواء، وكذلك من ممثلي منظمات منظومة الأمم المتحدة، في الحصول على المعلومات الوقائية التي يستند إليها هذا التقرير. كما ينوه بالتعاون الكامل الذي قدمه إلى ممثليه كل من سلطات الجمهورية العربية السورية وجامعة الدول العربية والاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، وقد قدمت معلومات في هذا الصدد.

٩. وهذا التقرير يأخذ في الحسبان المعلومات التي حصلت عليها البعثات المذكورة أعلاه في عين المكان، فضلاً عن الوثائق التي قدمها محاورو البعثة ووثائق أخرى متاحة للجمهور. ولدى دراسة وضع العمال العرب في الأراضي العربية المحتلة، اتخذت البعثة في عملها جانب الحياد والموضوعية.

⁴ ترد قائمة بمحاوري البعثة في المرفق بهذا التقرير.

٢ - تجدد مفاوضات السلام في خضم انكماش العمالة والوضع الاجتماعي

١٠. في أوائل عام ٢٠٠٨ شهدت البعثة السنوية للمدير العام مرة جديدة انكماشاً شديداً في العمالة والوضع الاجتماعي في الأراضي العربية المحتلة. ويرزح الفلسطينيون وسوق العمل والاقتصاد تحت وطأة ثماني سنوات من تزايد حدة عمليات الإغلاق والقيود المفروضة على حركة تنقل الأشخاص والبضائع. ولا يزال المواطنون الفلسطينيون والإسرائيليون عرضة لهجمات وعمليات قتل منتظمة. وقد أدى العزل شبه التام لغزة منذ ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، رداً على سيطرة حركة حماس فعلياً على السلطة، إلى دفع السكان إلى حافة أزمة إنسانية. ويقدم المجتمع الدولي دعماً سياسياً ومالياً كبيراً للسلطة الفلسطينية. ولقد أعطى مؤتمر أنابوليس في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ زخماً جديداً لإجراء مفاوضات مباشرة بين الرئيس عباس ورئيس الوزراء أولمرت.

١١. والمسألة الأساسية هي مسألة معرفة ما إذا كان يمكن لهذه المفاوضات أن تخلص إلى نتائج من شأنها أن تحدث تغييراً يعتد به في ظروف العيش اليومية للفلسطينيين، وأن تعيد إنارة شعلة إيمانهم بقدرة زعمائهم ومؤسساتهم على قيادتهم نحو دولة مستقلة وديمقراطية تعيش في سلام مع جيرانها وتكرس ذاتها لتعزيز رفاهة شعبها، كما ورد في خارطة الطريق الصادرة في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٣.

سوق عمل يعاني من الانكماش

١٢. كانت ظروف العمالة والظروف الاجتماعية وظروف عمل العمال في الأراضي العربية المحتلة لا تزال تعاني من الانكماش في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، عندما زارت بعثة مكتب العمل الدولي المنطقة. وتبين آخر البيانات المتوافرة أن شخصاً واحداً من أصل ثلاثة أشخاص في سن العمل (١٥ سنة وما فوق) مستخدم (وفقاً للتعريف المعتاد للعمالة في منظمة العمل الدولية) طيلة الوقت أو لبعض الوقت، وأن نسبة البطالة تقارب ما يفوق ٢٠ في المائة. وارتفع عدد العمال الفلسطينيين المستخدمين في إسرائيل وفي المستوطنات الإسرائيلية على أساس يومي أو مؤقت ارتفاعاً طفيفاً ليبلغ ٦٦٠٠٠ شخص في نهاية عام ٢٠٠٧. وقد استقر الناتج المحلي الإجمالي للشخص الواحد في عام ٢٠٠٧ عند مستوى منخفض جداً بلغ ١,١٧٨ دولاراً أمريكياً، أي بزيادة ٢٧ في المائة دون ذروته التاريخية في عام ١٩٩٩.

الفقر والتبعية الغذائية

١٣. بلغت نسبة انتشار الفقر المدقع بين السكان ٤٠ في المائة في غزة و ١٩ في المائة في الضفة الغربية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، مما يبين بعض التحسن مقارنة بمستويات تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ (وذلك إلى حد كبير بسبب استئناف دفع الأجور للموظفين الحكوميين) ولكن لا تزال المستويات مرتفعة (شركة الشرق الأدنى للاستشارات، ٢٠٠٧).

١٤. وما يقرب من نصف مجموع الأسر الفلسطينية تعول على المساعدة الغذائية التي يقدمها المجتمع الدولي. وبسبب نقص الدخل والعمالة المناسبين، يعول زهاء ٨٠ في المائة من الأسر في غزة، أي ١,٣ مليون شخص، و ٣٣ في المائة في الضفة الغربية (٠,٧ مليون شخص)، اليوم على المساعدة الغذائية الدولية. وفي عام ٢٠٠٦، بلغت مصروفات الهيئات المانحة ١,٤ مليار دولار أمريكي من المساعدة المقدمة للأراضي الفلسطينية المحتلة، أي ما يساوي ٣٤,٦ في المائة من الدخل الوطني الإجمالي الفلسطيني (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠٠٨)، وهو من أعلى المعدلات في العالم.

عزل غزة

١٥. ترواح غزة تحت وطأة عزلة تامة منذ أن سيطرت حركة حماس سيطرة فعلية على القطاع في حزيران/يونيه ٢٠٠٧. ويسمح على نحو متقطع بدخول المساعدة الإنسانية بتقدير معايير تقادياً لأزمة إنسانية حادة. ولقد باتت عمالة وأنشطة القطاع الخاص شبه متوقفة كلياً. واستؤنف دفع أجور موظفي السلطة الفلسطينية وإن كان قد طلب من الموظفين الحكوميين ألا يذهبوا إلى عملهم إذا كان عملهم مرتبطاً مباشرة بحركة حماس. وقد سيطرت حركة حماس على مرافق وأنشطة الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، كما أقيمت بذلك بعثة مكتب

١٦. ودعا روبرت سري Robert Serry، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، والذي أجرت معه البعثة محادثات في القدس، إلى "اعتماد استراتيجية مختلفة وإيجابية بقدر أكبر من أجل غزة"، تركز على "استئناف الحياة الاقتصادية العادية للناس في غزة، وتسعى في الوقت ذاته إلى اتخاذ ترتيبات تضمن أمن إسرائيل ومصر والفلسطينيين وتدعم السلطة الفلسطينية الشرعية. وينبغي إيجاد الظروف الملائمة للسماح بإعادة فتح المعابر" (مجلس الأمن بالأمم المتحدة، ٢٠٠٨).

استمرار انعدام الأمن للمواطنين الفلسطينيين والإسرائيليين

١٧. إن انعدام الأمن هو سمة مستمرة في حياة المدنيين الفلسطينيين والإسرائيليين، رغم أن عواقب ذلك اشد انتشاراً بكثير في حياة الفلسطينيين اليومية على حد ما يرد وصفه في هذا التقرير. فعمليات التوغل المتكررة لقوات الدفاع الإسرائيلية في غزة وفي الضفة الغربية تخلف ضريبة شبه يومية من الضحايا. وفي الربع الأول من عام ٢٠٠٨ بلغت وفيات الفلسطينيين ٢٩٦ شخصاً، أي بزيادة سنة أضعاف تقريباً مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠٠٧. واستمرت الهجمات بالهاون والصواريخ من غزة في اتجاه إسرائيل متسببة بإصابات وأضرار مادية. وسجلت ١١ إصابة مميتة بين الإسرائيليين خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠٠٨. ويؤدي استخدام أسلحة عسكرية أكثر تطوراً إلى وضع ما يقرب من ١٣٥ ٠٠٠ إسرائيلي من المدنيين داخل شعاع قدره ٢٥ كيلومتراً حول شمالي غزة تحت تهديد القصف. ولقد أدان منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، الاستهداف العشوائي للسكان المدنيين في إسرائيل وفي الأراضي المحتلة. وتقوم السلطة الفلسطينية بإعادة بناء القوى الأمنية بغية إعادة إرساء القانون والنظام في المناطق الخاضعة لسلطتها المباشرة.

إحكام قبضة عمليات الإغلاق

١٨. إن السبب المباشر لانكماش الاقتصاد وسوق العمل يكمن في انتشار القيود التي تفرضها سلطة الاحتلال على حركة التنقل والنفوذ إلى الأسواق. وكان هناك ما يقرب من ٦٠٠ حاجز مادي أمام حركة تنقل الأشخاص على طول الطرقات في أوائل عام ٢٠٠٨، مستكملة باستمرار بناء الجدار الفاصل (وقد أنجز منه الآن ما يقرب من ٥٧ في المائة) ونظام التصاريح الشامل لجميع جوانب الحياة (الإقامة والتنقل والاستخدام وضم شمل الأسرة). فالانتظار ساعات طويلة عند نقاط التفتيش التي تشرف عليها قوات الدفاع الإسرائيلية إنما هو الوجه اليومي للاحتلال الذي يواجهه معظم الفلسطينيين في الضفة الغربية التي تزداد تجزؤاً إلى مناطق معزولة وغير قابلة للاستدامة اقتصادياً تفصل بينها نقاط التفتيش والطرقات "المخصصة للمستوطنين دون غيرهم".

استمرار النمو في المستوطنات

١٩. تؤدي المستوطنات وما ينتج عنها من تجزؤ للضفة الغربية إلى عواقب وخيمة على سبل حصول الفلسطينيين على الموارد الإنتاجية والعمالة وبالنسبة لحركة تنقل الأشخاص والسلع. وفي نهاية عام ٢٠٠٦، كان زهاء ٤٥٠ ٠٠٠ مواطن إسرائيلي يعيشون في مستوطنات منشأة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية والضفة الغربية، وزهاء ١٧ ٠٠٠ في الجولان السوري المحتل. وتواصل بناء الهياكل الأساسية والمساكن في المستوطنات على نحو نشط في عام ٢٠٠٧ وأوائل عام ٢٠٠٨ رغم تكرار النداءات من المجتمع الدولي لوقف عملية البناء في الأراضي المحتلة وإقامة المستوطنات.

تحسن الوضع المالي

٢٠. تلقت الحكومة المؤقتة التي عينها الرئيس عباس في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ ويرأسها رئيس الوزراء سلام فياض دعم اللجنة الرباعية للشرق الأوسط. واستؤنف دعم المانحين المباشر إلى السلطة الفلسطينية في تموز/يوليه ٢٠٠٧، كما استؤنف تحويل العائدات التي تقطعها إسرائيل بالنيابة عن السلطة الفلسطينية. وفي أوائل عام ٢٠٠٨، كانت السلطة الفلسطينية تدفع على نحو منتظم رواتب الموظفين الحكوميين، بما في ذلك متأخرات الأجور المتراكمة في عام ٢٠٠٦ وأوائل عام ٢٠٠٧. ومع تجدد دعم الهيئات المانحة اتخذت الحكومة إجراءات حاسمة في اتجاه الحد تدريجياً من العجز المالي (المتوقع بنسبة ٢٤,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٨) والتحكم على نحو أفضل بمجموع الأجور.

خطة فلسطينية للإصلاح والتنمية

٢١. أعدت السلطة الفلسطينية الخطة الفلسطينية للإصلاح والتنمية لمدة ثلاث سنوات (٢٠٠٨-٢٠١٠) بعنوان *بناء دولة فلسطينية: نحو السلام والازدهار* (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠٠٧ ب). وتتمحور الخطة حول ثلاثة مواضيع رئيسية هي: الإدارة السديدة؛ الأمن والتدابير المالية الرامية إلى الحد من العجز وزيادة الإنفاق الإنمائي؛ تنمية القطاع الخاص. وأثنت رئيسة مؤتمر المانحين الدوليين (فرنسا) المنعقد في باريس في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧، والمشاركون في رئاسة المؤتمر (الجماعة الأوروبية والنرويج وتوني بلير)، على الخطة وتلقوا تعهدات مقدارها ٧,٤ مليار دولار أمريكي من ٨٧ بلداً ومنظمة دولية. وتجمع التعهدات بين شتى فئات المصادر، بما في ذلك التزامات جديدة والتزامات مشروطة. وتبرز الوثيقة الحاجة إلى "إجراءات ملموسة وفورية على الأرض بروح من التفاهم المشترك الذي تم التوصل إليه في أنابوليس". وتقوم السلطة الفلسطينية بتطبيق الخطة بوصفها إطارها السياسي الشامل. ويزعم عقد مؤتمر استثماري فلسطيني هام في أيار/ مايو ٢٠٠٨ في بيت لحم لمناقشة فرص الاستثمار وإقامة الشراكات بين دوائر الأعمال الفلسطينية والدولية.

زخم أنابوليس

٢٢. في أعقاب مؤتمر أنابوليس المعقود بدعوة من الرئيس بوش في ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧، اتفق رئيس الوزراء إيهود أولمرت والرئيس محمود عباس على "الضلوع في مفاوضات نشطة ومتطورة ومستمرة و[...] بذل قصارى الجهود لإبرام اتفاق قبل نهاية عام ٢٠٠٨". (البيت الأبيض، ٢٠٠٧).

٢٣. وشاركت الأطراف في مناقشات ومفاوضات مكثفة على أعلى المستويات في جوانب ثلاثة هي: مسائل الأمن؛ تيسير الظروف بالنسبة للفلسطينيين؛ المفاوضات السياسية. وفي ٣٠ آذار/ مارس ٢٠٠٨، أنجزت وزيرة خارجية الولايات المتحدة، كوندوليزا رايس، رحلتها الرابعة عشرة إلى المنطقة في ١٥ شهراً. وفي تلك المناسبة، أعلنت إسرائيل سلسلة من التدابير لتيسير الظروف على الفلسطينيين، بما في ذلك إزالة ٥٠ حاجزاً تريبياً يعيق طرق الوصول إلى إسرائيل وزيادة عدد العمال الفلسطينيين المقبولين في إسرائيل. وأعلنت وزيرة الخارجية أن الولايات المتحدة ستترصد التطورات على نحو أوثق (كوب، ٢٠٠٨). وفي ٧ نيسان/ أبريل ٢٠٠٨، التقى رئيس الوزراء أولمرت والرئيس عباس مجدداً لدفع وتيرة المفاوضات قدماً.

الرأي العام يؤيد مفاوضات السلام ولكنه متشائم من نتيجتها

٢٤. تجرى على نحو منتظم استطلاعات للرأي العام الفلسطيني. وقد أجرى المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والاستقصاءات آخر استطلاع له بين ١٣ و ١٥ آذار/ مارس ٢٠٠٨. ولا تزال أغلبية كبيرة (٦٦ في المائة) تؤيد مفاوضات السلام وتطبيع العلاقات مع إسرائيل وإنهاء احتلال الأراضي الفلسطينية وإنشاء دولة فلسطينية. وفي الوقت ذاته، يعتقد ٨٠ في المائة من الأشخاص الذين شملتهم الاستطلاعات أن المفاوضات الجارية في أعقاب مؤتمر أنابوليس لن تفلح. وترفض غالبية كبيرة (٦٨ في المائة) استيلاء حركة حماس بالقوة على غزة، رغم أن ٤٩ في المائة من الأشخاص الذين شملهم الاستطلاع لا يزالون يؤيدون حكومة وحدة وطنية يرأسها رئيس الوزراء هنية، في حين أن ٣٨ في المائة يؤيدون حكومة برئاسة رئيس الوزراء فياض. أما الرضا عن أداء الرئيس عباس فقد انخفض إلى ٤١ في المائة من نسبة قدرها ٥٠ في المائة في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧.

٢٥. وقال صائب عريقات، وهو مفاوض باسم السلطة الفلسطينية، لبعثة مكتب العمل الدولي ما يلي: "إنني اعتقد فعلاً أن سنة ٢٠٠٨ يمكن أن تكون سنة سلام. ولقد حان زمن القرارات، ولا بد للسلطة الفلسطينية من أن تعيد اكتساب ثقة شعبها. والفلسطينيون يرغبون في أن يروا الأفعال بأعين لا أن يسمعوا الأقوال فحسب".

٢٦. وحسب قول غسان الخطيب، وهو محلل سياسي فلسطيني ووزير سابق للعمل والتخطيط، مشيراً إلى التدابير التي أعلنها الإسرائيليون في ٣٠ آذار/ مارس ٢٠٠٨، فإن هناك احتمالاً كبيراً في القيام بتحركات ليس لها أي وقع على حياة الناس. (الخطيب، ٢٠٠٨).

جامعة الدول العربية

٢٧. خلال انعقاد الدورة الخامسة والثلاثين لمؤتمر العمل العربي في شرم الشيخ في ٢٣ و ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٨، أعرب وزراء العمل وممثلو العمال وممثلو أصحاب العمل في العالم العربي عن تضامنهم مع فلسطين ودعوا إلى احترام الشرعية الدولية كأساس لحل القضية الفلسطينية بالاستناد إلى المبادئ التي أرستها مؤتمرات القمة العربية وإلى عزم البلدان العربية على مواصلة العمل بجميع الوسائل لإرساء سلام قائم على العدالة (مؤتمر العمل العربي، ٢٠٠٨).

٢٨. وأثناء انعقاد مؤتمر قمة جامعة الدول العربية في دمشق في ٢٩ و ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٨، أعلنت الدول الأعضاء أن مبادرة السلام العربية التي عرضت على إسرائيل في عام ٢٠٠٢ "رهن بتنفيذ إسرائيل التزاماتها في إطار القرارات الدولية لتحقيق السلام في المنطقة" (الجزيرة، ٢٠٠٨). وأشار القادة العرب إلى أنهم سيعيدون النظر في عرض السلام شريطة أن يحرز شيء من التقدم من الجانب الإسرائيلي فيما يخص التزامات إسرائيل، وقرروا البدء باستعراض الوضع في أواسط عام ٢٠٠٨ ليتحققوا مما إذا كان ينبغي سحب العرض أم لا.

٢٩. وفي الخطاب الذي ألقاه الرئيس الفلسطيني محمود عباس أمام القمة، أعرب عن تشاؤمه من نتيجة مفاوضات السلام الإسرائيلية الفلسطينية، التي استهلكت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ والتي "لا يمكن أن تستمر في ظل الجرافات الإسرائيلية التي تتبلغ أرضنا وتبني المستوطنات وفي ظل العمليات العسكرية الإسرائيلية اليومية"، كما قال. وحذر من أنه "إذا لم نتوصل إلى حل في نهاية هذه السنة فإن هذا يعني أن المنطقة برمتها ستكون على حافة حقبة جديدة من التوتر وفقدان الثقة بالسلام" (هآرتيز، ٢٠٠٨).

٣٠. وفي لقاء السفير صبيح، مساعد الأمين العام لجامعة الدول العربية، مع بعثة مكتب العمل الدولي، ذكر بالإطار القانوني الدولي الذي ينبغي إجراء مفاوضات السلام ضمنه، في مواجهة استخدام القوة "وشرعة الأقوى" السائدة في الأراضي المحتلة. وأدان استهداف المدنيين، سواء أكانوا إسرائيليين أم فلسطينيين، وشدد على أنه لا بد من متابعة المفاوضات الجارية ضمن الإطار القانوني الدولي السائد، الذي من شأنه أن يعزز الاحترام والمصالحة الضروريين. وذكر بأن الظلم لا يولد إلا المزيد من الظلم. ودعا إلى وضع حد للعقاب الجماعي في صورة مشقة إنسانية مفروضة على الشعب الفلسطيني. فالحديث عن السلام حين تستمر هذه المعاناة أمر في غاية الخطورة لجميع الأطراف المعنية.

٣ - عمليات الإغلاق والمراقبة الصارمة تقيد حركة التنقل والدخول

٣١. إن حركة تنقل الأشخاص والسلع داخل الضفة الغربية وغزة وفيما بينهما مقيدة بشدة بتدابير الإغلاق. وتشمل الحواجز المستخدمة داخل الضفة الغربية نقاط التفتيش والمتاريس والبوابات المعدنية والحواجز الترابية والجدران وحواجز الطرق والخنادق، بالإضافة إلى الجدار الفاصل، الذي يُبنى معظمه حالياً شرق خط الهدنة لعام ١٩٤٩ ("الخط الأخضر") داخل الضفة الغربية. وتشدت عمليات الإغلاق الخارجي للضفة الغربية، في الوقت الذي تعزل فيه غزة عزلاً محكماً عن بقية العالم. وعُززت الحواجز المادية بإجراءات إدارية معقدة، بما فيها نظام تراخيص تقييدي للغاية.

٣٢. وتصرح الحكومة الإسرائيلية أن نظام الإغلاق والقيود على حركة التنقل أمر ضروري لحماية المواطنين الإسرائيليين من هجمات الناشطين الفلسطينيين، لكن الفلسطينيين والأمم المتحدة والمانحين ومنظمات حقوق الإنسان يعتقدون إلى حد كبير أن نظام الإغلاق أكبر من التهديد القائم وأنه رديف لعقاب جماعي. فضلاً عن ذلك، يشير البنك الدولي إلى استخدام القيود على حركة التنقل والدخول كوسيلة لتوسيع وحماية العمل الاستيطاني غير الشرعي، كما يشير إلى تنقل المستوطنين الإسرائيليين دون أي عائق نسبياً داخل الضفة الغربية (البنك الدولي، ٢٠٠٧). وإن القيود المفروضة على حرية التنقل تقسم البلدات الفلسطينية وتمنع الوصول إلى الأرض والمنشآت وأماكن العمل، وكذلك إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، في الوقت نفسه الذي تزيد فيه من اعتماد الفلسطينيين على المعونة في سياق الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتردية.

٣٣. وقد أعربت لجنة القضاء على التمييز العنصري، التابعة للأمم المتحدة، مؤخراً عن قلقها البالغ "إزاء القيود الصارمة المفروضة على حرية الحركة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتي تستهدف جماعة قومية أو إثنية معينة، وبخاصة عن طريق الجدار الفاصل، ونقاط التفتيش، والطرق المحظورة ونظام التصاريح، [والتي] سببت مشقة وأحدثت تأثيراً بالغ الضرر على تمتع الفلسطينيين بحقوق الإنسان، ولا سيما حقوقهم في حرية الحركة والحياة الأسرية والعمل والتعليم والصحة." (لجنة القضاء على التمييز العنصري، ٢٠٠٧).

٣٤. وإن تكافؤ الفرص والمعاملة على قدم المساواة في الاستخدام والمهنة، بغض النظر عن العرق أو اللون أو نوع الجنس أو الدين أو المنشأ الوطني أو الرأي السياسي أو الأصل الاجتماعي، جانب أساسي من جوانب الحق في العمل وواحد من المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، التي حددتها منظمة العمل الدولية. وفي ضوء المعلومات التي جُمعت والمناقشات التي أجريت، لا يسع البعثة إلا أن تعرب عن القلق الذي يساورها لأن عمليات الإغلاق وشروط التراخيص ما زالت تحد من تكافؤ الفرص أمام الفلسطينيين، رجالاً ونساءً، للبحث عن وظائف ولممارسة مهنتهم وإدارة أعمالهم بشكل مستدام اقتصادياً وللمشاركة في ما يطمحون إليه من التعليم والتدريب. وقد أكدت هيئات الإشراف في منظمة العمل الدولية باستمرار أنه عندما تعتمد تدابير تؤثر في الحصول على الاستخدام والمهنة لأسباب أمنية، يجب ألا تطبق لمجرد الانتماء إلى مجموعة أو جماعة معينة، وإلا فهي تدابير تمييزية (مكتب العمل الدولي، ١٩٩٦).

٣٥. وبالنسبة للعديد من المراقبين، فإن القيود المفروضة تتعدى ما يمكن تبريره على أساس الضرورة والتناسب بموجب القانون الدولي. ويُنظر إليها أيضاً على أنها تنتافي مع واجبات القوة المحتلة بأن تضمن تلبية احتياجات السكان في الأراضي المحتلة وتمتنع عن فرض أشكال العقاب الجماعي (مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ٢٠٠٨؛ بتسليم، ٢٠٠٧). وفيما يخص عمليات الإغلاق الناتجة عن بناء الجدار الفاصل، خلصت محكمة العدل الدولية إلى أن إسرائيل لا تفي بالالتزامات المنصوص عليها في المادة ١٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التي تنص على حق حرية التنقل وحرية اختيار مكان الإقامة (محكمة العدل الدولية، ٢٠٠٤). وبالنسبة لبتسليم، فإن "حرية تنقل الفلسطينيين قد تحولت من حق أساسي من حقوق الإنسان إلى امتياز تمنحه إسرائيل أو تسحبه كما ترى ذلك مناسباً" (بتسليم، ٢٠٠٧ ب).

الإغلاق الداخلي يشتد في الضفة الغربية

٣٦. أكد مؤتمر أنابوليس ومحادثات السلام التي تلتها ضرورة أن تخفف إسرائيل من القيود المفروضة على حرية تنقل الأشخاص والسلع في الضفة الغربية وغزة. وإن الخطة الفلسطينية للإصلاح والتنمية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠، مثلما أيدها مؤتمر المانحين الذي عُقد في باريس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، هي بشدة جزء لا يتجزأ من إلغاء عمليات الإغلاق. ويبين الجدول ٣-١ عدد تدابير الإغلاق في الضفة الغربية حسب

الجدول ٣-١: تدابير الإغلاق الداخلي (الحواجز المادية) والقوى العاملة المقدرة، حسب محافظات الضفة الغربية

عدد تدابير الإغلاق في:	بيت لحم	الخليل	جنين	أريحا	القدس	نابلس	قلقيلية	رام الله	سلفيت	طوباس	كولكرم	المجموع
تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦	39	203	17	12	36	78	16	62	30	8	22	523
نيسان/ أبريل ٢٠٠٧	37	218	14	15	36	84	14	70	30	8	21	547
أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٧	29	188	17	12	40	106	20	83	32	9	27	563
كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧	30	191	17	11	40	102	20	82	33	10	22	558
القوى العاملة	44 712	125 893	63 710	11 064	91 529	80 836	22 155	66 735	15 623	11 005	43 036	576 298

المصدر: المصدر: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية: خرائط الإغلاق في الضفة الغربية، ٢٠٠٧، على الموقع التالي: www.ochaopt.org؛ بيانات القوى العاملة مستقاة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٨.

٣٧. وقد تزايد مجموع تدابير الإغلاق الداخلي على مدى سنة ٢٠٠٧، ليصل إلى عدد ٥٥٨ في كانون الأول/ديسمبر. ويفيد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بأن هذه الحواجز تزايدت أكثر من حيث العدد لتصل إلى ٥٨٠ حاجزا في شباط/فبراير ٢٠٠٨ (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠٠٨)، خلافاً لروح عملية السلام التي تم إحيائها. وتبقى مدينة الخليل في الجنوب ومدينة نابلس في الشمال، اللتين تضمنان أكبر قوة عاملة، معرضتين لأعلى مستويات الإغلاق والعزل في الضفة الغربية.

٣٨. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، كان في البلدة القديمة في الخليل ("المنطقة H2") عدد إضافي يبلغ ٧٦ من نقاط التفتيش والحواجز التي لا يشملها الحساب الوارد أعلاه. وحسب تقرير بتسليم، أجبرت ١٨٢٩ منشأة فلسطينية، تمثل ٧٧ في المائة تقريبا من المنشآت التي كانت موجودة في المنطقة، على الإغلاق (أغلبها منذ الانتفاضة الثانية)، وبقيت ٥٥٩ منشأة تعمل فقط (بتسليم، ٢٠٠٧).

٣٩. وأفاد ممثلو غرفة تجارة نابلس بأن تدابير الإغلاق الصارمة المفروضة حول مدينة نابلس قد أدت إلى ابتعاد العديد من المنشآت والمصانع. ويُقدر تراجع التجارة بنسبة تصل إلى ٤٠ في المائة وتراجع الصناعة والبناء بنسبة تصل إلى ٦٠ في المائة. وصرح بأن إنفاذ نظام "التشاحن" في نقطة تفتيش عورتا، لنقل جميع السلع التجارية إلى المدينة ومنها، "يخنق المنشآت الوطنية".

٤٠. ويبدو أن نقاط التفتيش العشوائية أو "الطيارة" الإضافية، التي توقف المركبات الفلسطينية على طرق العبور الرئيسية (غالبا في ساعات ذروة السفر)، قد تراجعت من متوسط أسبوعي كان يفوق ١٥٠ في بداية ٢٠٠٧ إلى نصف هذا العدد تقريبا في العام التالي (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠٠٨).

⁵ لقد أنشأ بروتوكول الخليل الخاص الموقع بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ منطقة منفصلة وهي منطقة H2 التي تغطي تقريبا ٢٠ في المائة من مدينة الخليل، وتقدم لها السلطة الفلسطينية الخدمات الإدارية، لكن تبقى لإسرائيل المراقبة الأمنية التامة عليها. ويقدم في هذه المنطقة عدد من المستوطنين الإسرائيليين يقدر بزهاء ٤٠٠ شخص وسط ٣٥٠٠٠ فلسطيني (١٧٠٠٠٠ فلسطيني تقريبا في مدينة الخليل كلها). ويحوي هؤلاء المستوطنين ١٥٠٠ جندي من قوات الدفاع الإسرائيلية.

⁶ يقضي نظام "التشاحن"، الذي استُحدث في البداية في معبر كارني بين غزة وإسرائيل، بتفتيش محتويات شاحنة ونقلها إلى شاحنة فارغة تنتظرها في الجهة الأخرى من نقطة التفتيش، لتسليمها في الداخل.

الإطار ٣-١

نقاط التفتيش

خلال زيارة وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس للمنطقة في ٣٠ آذار/ مارس ٢٠٠٨، أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي، إيهود باراك، عن إزالة ٥٠ حاجزاً (معظمها من الحواجز الطرقية بدون جنود/ الحواجز الترابية) ونقطة تفتيش واحدة في الضفة الغربية. وفي حين ينبغي تشجيع جميع الجهود الرامية إلى تحسين حركة التنقل والدخول، لم تكن لا مواقع هذه الحواجز الخمسين ولا الأليات الخاصة بإنفاذ هذا القرار بادية على الفور. وإذا كانت جميع الحواجز عائقاً أمام تنقل الفلسطينيين، فإن نقاط التفتيش المزودة بجنود هي التي تسبب في معظم الأحيان أكبر الصعوبات وأطول حالات التأخر. وقد قدمت وزارة الاقتصاد الوطني في السلطة الفلسطينية إلى بعثة مكتب العمل الدولي قائمة بنقاط التفتيش "الاستراتيجية" بشكل خاص البالغ عددها ١١ نقطة والتي تقع على نقاط الدخول الرئيسية وتخلق العوائق الأكبر أمام حركة التنقل والتجارة في الضفة الغربية؛ ولم تتم إزالة أية نقطة منها. وهي كالتالي:

اسم نقطة التفتيش	الموقع (المدينة / البلدة)	المحافظة
نقطة تفتيش مكتب التنسيق والارتباط	مدينة قلقيلية	قلقيلية
نقطة تفتيش العنب	مدخل نابلس	نابلس
نقطة تفتيش دير شرف	مدخل نابلس	نابلس
نقطة تفتيش حوارة	مدخل نابلس	نابلس
نقطة تفتيش زعتره	بين نابلس/ رام الله	نابلس
نقطة تفتيش بيت إيبا	بين نابلس/ طولكرم/ جنين	نابلس
نقطة تفتيش جبع	بين رام الله/ أريحا	رام الله
نقطة تفتيش الكونتينر	مدخل بيت لحم	بيت لحم
نقطة تفتيش الحمرا	بين أريحا/ الشمال	أريحا
نقطة تفتيش الجسر	مدينة الخليل	الخليل
نقطة تفتيش الفحص	بين الخليل/ ترقوميا	الخليل

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني، السلطة الوطنية الفلسطينية، رام الله، ٢٠٠٨.

الجدار الفاصل في الضفة الغربية

٤١. يمتد المسار المتوقع حالياً للجدار الفاصل في الضفة الغربية إلى ٧٢٣ كلم، بُني ٥٧ في المائة منه مع حلول كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨ (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠٠٨). وقد دعت الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في ٩ تموز/ يوليو ٢٠٠٤ إلى وقف أعمال تشييد الجدار الفاصل وتفكيكه على الفور وجبر جميع الأضرار الناتجة عنه. وأيد هذه الفتوى القرار اللاحق الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة^٧.

٤٢. ويقع ٢٠ في المائة فقط من مسار الجدار الفاصل بموازاة الخط الأخضر، في حين ستقع ٩,٥ في المائة تقريباً من أراضي الضفة الغربية، التي يشمل معظمها الأراضي الزراعية الخصبة والموارد المائية، وكذلك القدس الشرقية في "منطقة التماس" بين الجدار الفاصل والخط الأخضر، وستكون بالتالي معزولة عن بقية الضفة الغربية. وسيتم إدخال ما يفوق ٨٠ في المائة من المستوطنين الإسرائيليين إلى المنطقة نفسها وسيكونون بالتالي متصلين بإسرائيل (المرجع نفسه).

٤٣. ويحتاج جميع الفلسطينيين البالغين ١٦ سنة أو أكثر من العمر، الذين يعيشون داخل منطقة التماس، إلى تراخيص "طويلة الأمد" أو تراخيص "المقيمين الدائمين" لكي يبقوا مقيمين في بيوتهم، في حين يحتاج المزارعون الذين يعيشون شرق الجدار الفاصل إلى تراخيص "الزوار" للدخول إلى أراضيهم الواقعة في منطقة التماس عبر بوابات معينة. وتكون بوابات الجدار الفاصل هذه في معظم الأحيان مفتوحة خلال ساعات قليلة فقط

⁷ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم A/RES/ES-10/15 الصادر في ٢٠ تموز/ يوليو ٢٠٠٤.

٤٤. وفي حين يعزل الجدار الفاصل تدريجياً معظم الضفة الغربية عن إسرائيل، بُنيت حتى الآن ١٢ نقطة عبور من أجل تنقل الأشخاص والسلع. وتسمح إحدى عشرة نقطة منها للعمال الفلسطينيين الحاملين للتراخيص بالعبور^٨ وتستخدم خمسة منها كأرصفة للتشاحن لنقل البضائع من الضفة الغربية وإليها. وغالباً ما تشير إسرائيل إلى معابر الجدار الفاصل بعبارة "محطات حدودية"، رغم أن خمسة منها فقط تقع بالفعل على الخط الأخضر. وتسلم قوات الدفاع الإسرائيلية إدارة المعابر بشكل متزايد إلى السلطات الجمركية الإسرائيلية والشرطة المدنية وشركات الأمن المدني.

٤٥. وأثار ممثلو القطاع الخاص الفلسطيني مع بعثة مكتب العمل الدولي عدداً من بواعث القلق بشأن فعالية المعابر التجارية. فقد زادت فترات الصفقات وتكاليفها وخطر تلف السلع زيادة كبيرة منذ التنفيذ الكامل لنظام التشاحن في المحطات^٩. إضافة إلى ذلك، يهدد الانتظار الطويل والتفتيش وفترات النقل المرتبطة بنظام التشاحن المنتجات الزراعية القابلة للتلف، التي تحتاج إلى النقل بسرعة لتحفظ بقيمتها. فضلاً عن ذلك، يتعامل حالياً نظام المحطات بكامله فقط مع عدد ضعيف جداً من الشاحنات (بالمقارنة بحركة السلع التجارية قبل اندلاع الانتفاضة الثانية)، وعلى ما يبدو، فهناك قدرة محدودة جداً لأي نمو أكبر.

الإطار ٣-٢

شاعر إفرام/ معبر طيبه: مراقبة حركة التنقل عبر الجدار الفاصل

إن محطة شاعر إفرام الواقعة على الحد الجنوبي لمدينة طولكرم في شمال الضفة الغربية، والتي أنشئت في سنة ٢٠٠٦، هي أول وأكبر نقطة عبور تابعة للإدارة المدنية من أجل تنقل الأشخاص والسلع على طول الجدار الفاصل في الضفة الغربية.

ومن حيث المبدأ، يعمل المعبر لصالح الأشخاص ستة أيام في الأسبوع، من الساعة ٤,٣٠ صباحاً إلى الساعة ٧ مساءً (ويفتح في الساعة ٥ صباحاً أيام الجمعة)، وتسمح قدرته الحالية بالتعامل مع ما يصل إلى ١٤٠٠ شخص في الساعة. ويعني التفتيش الأمني باستخدام تكنولوجيا عالية أنه لا يوجد أي اتصال مباشر بين موظفي الأمن الإسرائيليين والفلسطينيين الذين يستخدمون المعبر. ويمر الفلسطينيون الذين يمتلكون بطاقة تعريف مغنطيسية وترخيص العمل اللازم للعبور إلى إسرائيل عبر ممر تجري فيه عمليات تفتيش أمني عن طريق الآلات والتعرف بالقياس البيولوجي، بينما يراقب موظفو الأمن الموجودون في مقصورات مغلقة بين الممرات عملية العبور ويصدرون التعليمات عبر مكبرات الصوت. وقد أكد المدير الإسرائيلي لقطاع العبور التابع للإدارة المدنية في شاعر إفرام أن عملية العبور بكاملها لا تستغرق سوى ٥-٧ دقائق، من المدخل إلى المخرج؛ بيد أنه عندما تكون هناك حاجة إلى التدخل البشري في أية مرحلة من المراحل فقد تجري العملية ببطء كبير. فضلاً عن ذلك، فإن هذا التصريح لا يأخذ بعين الاعتبار الوقت الذي يُقضى في الانتظار في الصفوف الطويلة قبل الدخول إلى المحطة خلال فترة الذروة في الصباح المبكر.

ويتطلب عبور "التشاحن" التجاري أن توضع جميع السلع التي ستُنقل، على لوحات لتحميل البضائع حسب نوع السلعة، وحجم هذه اللوحات محدود في ١,٦ متر مربع. وتدخل الشاحنات إلى المحطة ثم تُفتش باليد من قبل موظفين مسلحين تابعين للأمن الخاص. وتخضع بعد ذلك لجهاز مسح صناعي بالأشعة السينية، تسمح قدرته بمسح ٢٠-٢٥ شاحنة في الساعة، قبل أن تُسحب اللوحات في الشاحنة التي تنتظر على الجهة الأخرى لتسليم السلع في الداخل. وبلغ وقت هذه العملية في المتوسط ٢٥-٤٥ دقيقة تقريباً، لكن قد تحدث حالات التأخير لأن أجهزة المسح لا تستطيع التعامل مع بعض أنواع السلع، بما فيها النضائد. فضلاً عن ذلك، يمكن قضاء الكثير من الوقت في انتظار الدخول إلى باحة المعبر، بما أنه لا يمكن التعامل إلا مع القليل من الشاحنات في كل مرة. وكان رد الإدارة المدنية على هذه المشكلة هو القول إنه لا ينبغي لسائقي الشاحنات الفلسطينية الالتقاء على المعبر في الوقت نفسه. وبلغ إلى علم البعثة أن قدرة

^٨ أربع نقاط من نقاط العبور هذه، الواقعة حول القدس، تسمح للفلسطينيين الحاملين للتراخيص بالدخول إلى القدس الشرقية للعمل أو للحصول على الرعاية الطبية أو التعليم أو لأسباب دينية.

^٩ في الوقت الذي يبعث فيه الوسطاء الإسرائيليون الآن شاحناتهم مسافات أقصر (حتى المحطات فقط)، فإن الأتعاب التي يحملونها للمنشآت الفلسطينية بقيت هي نفسها. وعلى الشاحنات الفلسطينية أن تقطع مسافات أطول عبر العديد من نقاط التفتيش والحوجز الداخلية في الضفة الغربية؛ وبالتالي ارتفعت تكاليفها ارتفاعاً كبيراً. ويزداد هذا المازق تازماً لأن بعض المحطات لا تقبل إلا بعض أنواع السلع. ونتيجة لذلك يحتاج منتج المنواة الموجود في شمال الضفة الغربية إلى قطع الطريق كله إلى إحدى المحطات في محافظة الخليل في الجنوب لكي يصدر المنتج.

حركة السلع في شاعار إفرام/ محطة طيبه بين الضفة الغربية (طولكرم) وإسرائيل

الوقت الأدنى للاستبدال (بالساعات)	الوقت الأقصى للاستبدال (بالساعات)	متوسط وقت استبدال الشاحنات (بالساعات)			متوسط الشاحنات المحملة الداخلة في اليوم	متوسط الشاحنات المحملة الخارجة في اليوم	
		المجموع	الإجراءات	الانتظار			
05:40	00:35	02:33	01:20	01:13	52.0	31.0	كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨
05:15	00:55	02:18	01:09	01:09	57.0	49.5	شباط/ فبراير ٢٠٠٨
02:50	00:40	01:51	00:55	00:56	58.0	47.0	آذار/ مارس ٢٠٠٨

المصدر: Paltrade, West Bank Terminals Movement Monitoring Report، طبعت مختلفة.

٤٦. وبسبب بناء الجدار الفاصل حول القدس الشرقية المحتلة أصبح من الصعب جدا على الفلسطينيين من جميع أنحاء الضفة الغربية البحث عن العمل أو الاتجار أو التردد على المدارس أو الجامعات في المدينة. وإن قطع مسافات أطول للوصول إلى أماكن العمل وحالات التأخر على المعابر وعدم اليقين بشأن منح أو تجديد التراخيص هي جوانب من هذه الصعوبات. وقد أدى الازدحام في المعابر إلى اثبات عزيمة العاملات للبحث عن العمل في القدس الشرقية (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠٠٨ ب). وتطلب التراخيص التجارية من أجل جلب السلع، بما فيها المنتجات الزراعية، عبر نقاط التفتيش الإسرائيلية. وهناك توثيق جيد للندهور الاقتصادي الذي تشهده القدس الشرقية منذ بناء الجدار الفاصل (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠٠٨ ج). وأعرب بعض المحاورين الفلسطينيين لبعثة مكتب العمل الدولي عن الخشية من أن تُسحب صفة الإقامة من الفلسطينيين المقيمين في بلدات تقع داخل المناطق البلدية في القدس كما حددتها إسرائيل من طرف واحد، والتي تقع في الجهة الشرقية من الجدار الفاصل.

نظام التراخيص التعسفي بانتظام يفاقم عمليات الإغلاق المادي

٤٧. تتضاعف كثرة الحواجز المادية أمام حركة تنقل الفلسطينيين بسبب نظام معقد ومبهم للتراخيص، يتحكم في معظم حركة تنقل الفلسطينيين خارج مناطقهم البلدية. وفي أغلب الأحيان، يتطلب التنقل من بعض المدن وإليها، مثل نابلس، ترخيصاً؛ ويحتاج الفلسطينيون غير المقيمين في وادي الأردن إلى ترخيص لدخول هذه المنطقة. وعلى غرار ذلك، يحتاج جميع الفلسطينيين، ما عدا الحاملين لبطاقات تعريف من القدس الشرقية، إلى ترخيص منفصل لدخول المدينة. ويحتاج المقيمون في غزة إلى تراخيص لدخول الضفة الغربية على غرار ما يحتاجه المقيمون في الضفة الغربية لدخول غزة. وهناك أنواع متعددة من التراخيص، كما أن القيود واللوائح تتغير باستمرار ودون إشعار سابق. ومن الواضح أن هذا النظام ليس مصمماً لتحقيق توازن عادل للتعويض الاجتماعي والاقتصادي.

٤٨. ويتحكم نظام خاص للحصص وتراخيص العمل في دخول الفلسطينيين إلى أسواق العمل الإسرائيلية، التي يمكن الوصول إليها من محطة خاصة بالمشاة من محطات العبور البالغ عددها ١١ محطة والموجودة على طول الجدار الفاصل في الضفة الغربية. ويخضع العمل في المستوطنات الإسرائيلية على غرار ذلك للحصص والتراخيص. وقد توقف بالمرّة إصدار التراخيص لصالح العمال من غزة لدخول إسرائيل منذ نيسان/ أبريل ٢٠٠٦. وكما يوضح الجدول ٣-٢، فإن مجموع التراخيص التي تصدر يكون في معظم الأحيان أقل من الحصص. فضلاً عن ذلك، فإن الحصول على ترخيص، صالح لمدة ثلاثة أشهر في كل مرة، لا يضمن القدرة فعلاً على الدخول للعمل، لأن ما تفرضه قوات الدفاع الإسرائيلية من إجراءات حظر التجول و/ أو عمليات الإغلاق الآنية للمعابر قد يحول دون الدخول.

الجدول ٣-٢: الحصص والتراخيص للعمال الفلسطينيين من أجل الدخول إلى إسرائيل والمستوطنات

المجموع	التراخيص الصادرة			الحصة	
	المستوطنات	القدس	إسرائيل		
35 827	16 135	1 787	17 905	38 035	٧ نيسان/ أبريل ٢٠٠٥
35 881	13 371	2 414	20 096	37 771	١٣ آذار/ مارس ٢٠٠٦
40 053	18 410	2 770	18 873	45 510	٢٢ آذار/ مارس ٢٠٠٧
44 478	21 162	3 036	20 280	47 062	١٦ آذار/ مارس ٢٠٠٨

المصدر: المنسق الإسرائيلي للأنشطة الحكومية في الأراضي، عروض مختلفة مقدمة إلى منظمة العمل الدولية، ٢٠٠٦-٢٠٠٨.

٤٩. ورغم أنه كان هناك تراجع ضخم في عدد تراخيص العمل الصادرة منذ ما قبل أوج الانتفاضة سنة ١٩٩٩، عندما كان أكثر من ١٤٠٠٠٠ فلسطيني يعملون في إسرائيل (بترخيص أو بدون ترخيص)، فقد ارتفع في الواقع مجموع الحصص وعدد التراخيص الصادرة لصالح العمال الفلسطينيين لدخول إسرائيل والمستوطنات منذ سنة ٢٠٠٥ بما يقارب ٩٠٠٠^{١٠}. علاوة على ذلك، يُقدر بأن حوالي ١٥٠٠٠ فلسطيني يعملون حالياً في إسرائيل بدون ترخيص (المنسق الإسرائيلي للأنشطة الحكومية في الأراضي، ٢٠٠٨). ويستطيعون فعل هذا عن طريق القيام برحلات طويلة وخطيرة أكثر فأكثر للعبور من بعض المناطق التي لم يستكمل فيها الجدار الفاصل بعد. وأخبرت البعثة أيضاً بأن المستوطنين الإسرائيليين يهربون العمال الفلسطينيين عبر نقاط التفتيش مقابل رسم يدفعونه لهم.

٥٠. وبشكل ملحوظ، يبدو أن هناك ارتفاعاً ثابتاً في عدد التراخيص الصادرة للعمل في المستوطنات. وعلى سبيل المثال، في آذار/ مارس ٢٠٠٨، أصدر عدد من التراخيص للعمل في المستوطنات أكبر من عدد تلك الصادرة للعمل في إسرائيل. ورغم أن جميع المستوطنات في الأراضي المحتلة غير قانونية بموجب القانون الدولي وتمثل عائقاً كبيراً أما تحقيق السلام، فإن عدداً متزايداً من الفلسطينيين لا يجدون أية فرص لكسب الدخل سوى العمل هناك. وكان من بواعث القلق أيضاً بالنسبة للبعثة، المعلومات التي وردت إليها مراراً وتكراراً عن أن قوات الدفاع الإسرائيلية تستخدم بشكل متزايد إصدار أو تجديد التراخيص - وبالتالي الوعد بسبيل للرزق- كوسيلة لتوظيف المخبرين.

٥١. وأخبر المنسق الإسرائيلي للأنشطة الحكومية في الأراضي المحتلة بأن ٢٠٠٠ عامل وأسرهم قد سُمح لهم مؤخراً بالدخول إلى إسرائيل من الضفة الغربية لقطف الزيتون، و٦٠٠ آخرين لقطف الخيار. وإضافة إلى ذلك، ارتفعت حصة العمال الفلسطينيين في قطاع البناء بما يبلغ ٥٠٠٠ في منتصف نيسان/ أبريل ٢٠٠٨. وقد اعتمدت هذه التدابير التخصيصية لتلبية احتياجات الاقتصاد الإسرائيلي.

العزل التام لغزة يؤدي إلى الانهيار الاجتماعي والاقتصادي

٥٢. لقد اشتد الحصار الاقتصادي المفروض على غزة منذ فوز حركة حماس في الانتخابات في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، اشتداداً كبيراً بعدما سيطرت الحركة فعلياً على القطاع في حزيران/ يونيو ٢٠٠٧. وعمدت إسرائيل، التي تراقب أصلاً حدود غزة وخطها الساحلي ومجالها الجوي، إلى إعلان غزة "كيانا عدواً" وزادت من تشدداتها في إغلاق الحدود، واضعة بذلك حداً لأي تنقل للأشخاص^{١١} ولأغلبية السلع، باستثناء الواردات من أهم الإمدادات الإنسانية الأساسية^{١٢}. وضمنت هذه الحركة المعيرة على ما يبدو للسلع نحو غزة تفادي كارثة

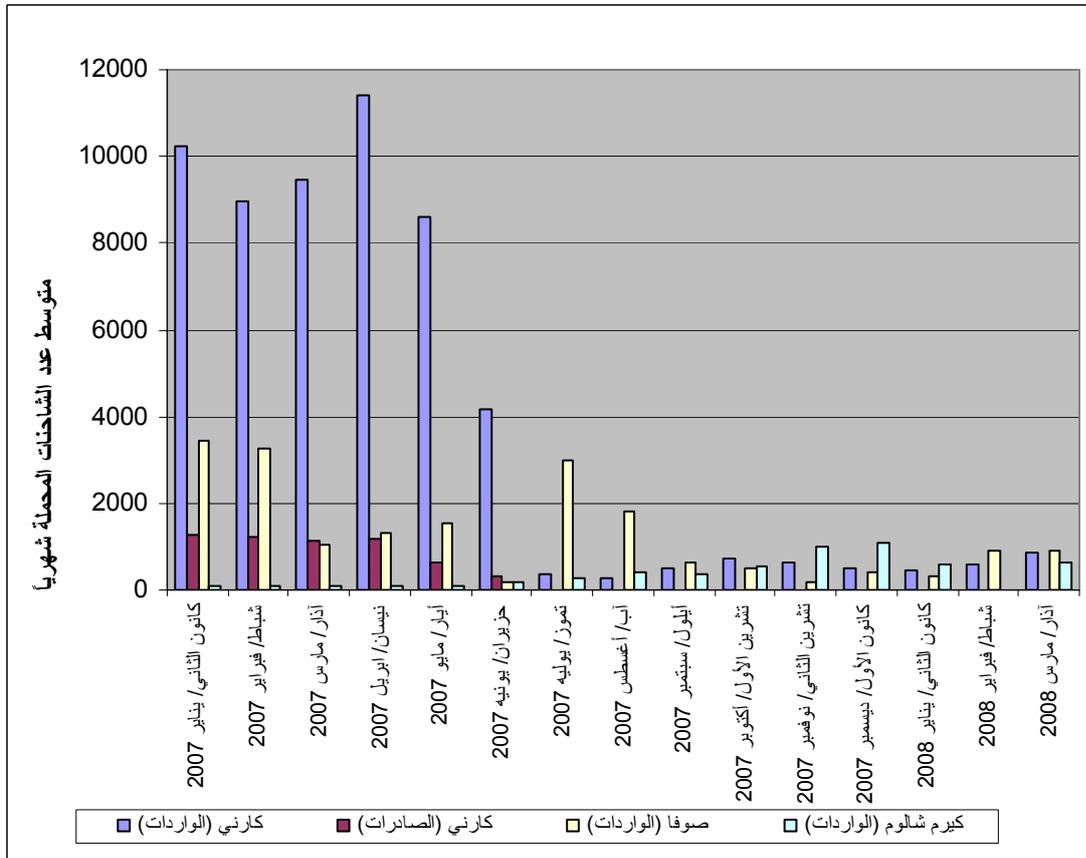
^{١٠} إضافة إلى ذلك، يستمر إصدار عدد من التراخيص لصالح التجار و١٥٠٠ بطاقة من نوع "شخص مهم جداً" لصالح رجال الأعمال ("بطاقات رجال الأعمال") لدخول إسرائيل من أجل مزاوله أعمالهم. وتبقى إمكانية الاستفادة فعلياً أم لا من هذه التراخيص رهينة بالاعتبارات الأمنية لإسرائيل.

^{١١} كان معبر إيريز إلى إسرائيل مغلقاً أمام جميع الفلسطينيين، ما عدا في حالات الإجلاء لطوارئ طبية، من حزيران/ يونيو إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وسُمح لبعض رجال الأعمال بالعبور إلى إسرائيل عبر إيريز منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، لكن التدفق كان بطيئاً وغير منظم. وتوقف تدفق العمال إلى إسرائيل عبر إيريز بالمرّة بعد نيسان/أبريل ٢٠٠٦. وما زال معبر رفح إلى مصر مغلقاً تقنياً منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٧.

^{١٢} تشمل الواردات المسموح بها المواد الأساسية مثل القمح والدقيق والسكر والأغذية المجمدة ومنتجات الحليب والأرز والخضروات والفواكه والزيت النباتي والأدوية وإمدادات الوقود.

٥٣. ويبين الشكل ١-٣ أنماط حركة السلع إلى غزة ومنها منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. وفي بداية تلك السنة، كانت نقطة العبور التجاري الرئيسية - رصيف النشاحن في كارني - تعمل بمستوى أقل بكثير من المستويات المستهدفة في اتفاق التنقل والعبور، الذي تم التفاوض بشأنه والمبرم في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥^{١٣}. ومنذ منتصف حزيران/يونيه ٢٠٠٧، توقف نقل جميع الصادرات (حركة تنقل الشاحنات إلى الخارج) من كارني ولم يعد يُسمح إلا بتقاطر بطيء لواردات المعونة الإنسانية. وقد استخدمت أيضاً نقطتا العبور الثانويتان صوفا وكيرم شالوم للسماح بدخول بعض سلع المعونة الإنسانية، لكن تم توقيف جميع الواردات الأخرى. وتشمل المواد المحظورة الإسمنت وأية مواد خام أخرى تصلح للبناء أو الصناعة وقطع الغيار والحواسيب والسيارات والملابس من بين مواد أخرى كثيرة.

الشكل ١-٣: حركة السلع إلى غزة ومنها



المصدر: Paltrade, Gaza Terminals Movement Monitoring Report، طبعت مختلفة.

٥٤. وقد كانت نتائج هذا الإغلاق الشامل مدمرة. وكشف البنك الدولي (٢٠٠٧ب) عن أن ٩٦ في المائة من ٣٩٠٠ مؤسسة صناعية كانت موجودة في حزيران/يونيه ٢٠٠٧، وتستخدم ٣٥٠٠٠ عامل، قد أُجبرت على الإغلاق. وفي آذار/مارس ٢٠٠٨، كان عدد المؤسسات التي بقيت تعمل فقط ١٣٠ مؤسسة، تشغل ١٣٠٠ عامل وتعمل بجزء من قدرتها العادية. وعلى غرار ذلك، أُغلقت جميع منشآت البناء في غزة، البالغ عددها ١٢٠ منشأة والتي كانت تعتمد كلياً على الإسمنت ومجمل الواردات من إسرائيل، مما أدى إلى توقف ٤٢٠٠٠ عامل عن العمل حسب التقديرات. وتوقفت جميع مشاريع البناء، بما فيها المشاريع الإنمائية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

¹³ دعا اتفاق التنقل والعبور إلى تنقل ٤٠٠ شاحنة في اليوم بحلول نهاية سنة ٢٠٠٦، وهو مستوى تجاري أقل بكثير في حد ذاته من المستوى الذي كان عليه قبل اندلاع الانتفاضة الثانية.

٥٥. وكان لعدم القدرة على التصدير أيضاً أثر مدمر على قطاعات النقل التجاري والأثاث والملابس والمحاصيل النقدية. وتبين البيانات التي قدمها مكتب التنسيق الإسرائيلي للأنشطة الحكومية في الأراضي أنه سُمح لبعض المنتجات الزراعية بالخروج من محطة كيرم شالوم بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وشملت هذه المنتجات ١٣٣ طناً من البطاطا و١١٢ طناً من الفريز و٦,٧ طناً من الأزهار المقطوفة (القرنفل). ومع ذلك، اتضح أن مرافق المحطة غير كافية لمعالجة المنتجات الزراعية، وفي كانون الثاني/يناير توقف تصدير المحاصيل الزراعية، مع تراجع إلى حد كبير عن ناتج الموسم (المنسق الإسرائيلي للأنشطة الحكومية في الأراضي، ٢٠٠٨).

٥٦. وبدأ الافتقار إلى المواد والمعدات يؤثر في توفير التعليم والرعاية الطبية في غزة، رغم أن الموظفين في هذين القطاعين مستمرين في العمل. وهذا على عكس الموظفين الآخرين في السلطة الفلسطينية، وأغلبهم في قوات الأمن ومعظم الوزارات، الذين طلبت منهم السلطة الفلسطينية في رام الله ألا يذهبوا إلى العمل، رغم أن رواتبهم كانت تدفع من جديد منذ تولي فياض السلطة واستئناف الدعم من خارج الميزانية.

٥٧. وقد أدت حالة اليأس هذه إلى اختراق معبر رفح لمدة أحد عشر يوماً في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، عن طريق استخدام الناشطين للقوة، وحينها دخلت من جديد سلع عديدة، من السجائر إلى الإسمنت، إلى أسواق غزة رغم أنها كانت بأسعار أعلى بكثير. وفي حين كانت آثار الفتح المؤقت للمعبر بادية بوضوح، فقد كانت أيضاً قصيرة الأمد. ومع استمرار الحصار، فقدت الوظائف أكثر من أي وقت مضى؛ وأخذت آليات التدبير السابقة في الازمحلال، بما فيها الاعتماد على الأصول المتضائلة؛ وبلغ الاعتماد على المعونة الغذائية مستويات جديدة مثيرة للقلق الشديد (حوالي ٨٠ في المائة من السكان). وليس في الأفق حالياً سوى احتمالات ضعيفة، أو منعدمة، للانتعاش الاجتماعي والاقتصادي.

أعمال العنف والانشغالات الأمنية وأثرها على النشاط الاقتصادي

٥٨. تجددت محادثات السلام بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية في سياق من العنف المحتدم. ومع تولي حركة حماس السلطة في غزة في حزيران/يونيه ٢٠٠٧، غدت أجزاء من جنوب إسرائيل القريبة من غزة معرضة لوابل عشوائي متصاعد من صواريخ القسام. وقد أطلق عدد من هذه الصواريخ ناشطون فلسطينيون من نقاط العبور في غزة، التي تشكل الطرق الوحيدة للمعونة الإنسانية إلى الأراضي ومنها. وفي بداية سنة ٢٠٠٨، أطلقت صواريخ أكثر تطوراً وأبعد مدى من نوع جراد ١٢٢ من غزة في اتجاه ميناء أشكيلون الإسرائيلي.

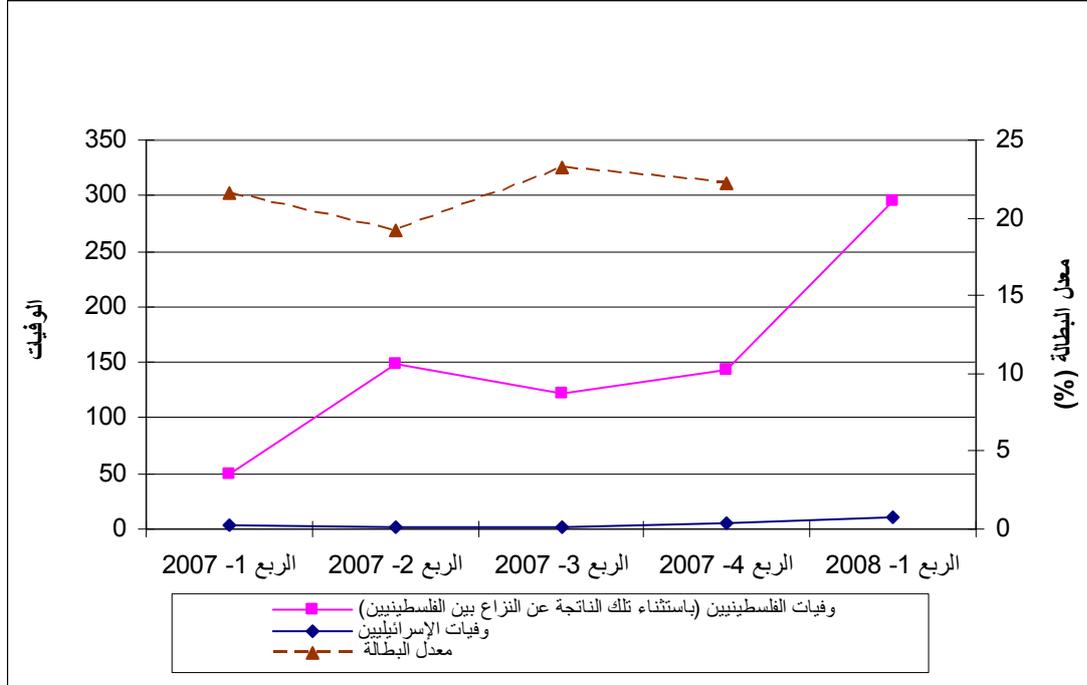
٥٩. وصعدت إسرائيل استخدام القوة العسكرية ضد الفلسطينيين من خلال هجمات جوية أكثر تكراراً وتدميراً على غزة وعمليات التوغل البرية في غزة والضفة الغربية معاً، مما نجم عنه تدمير الممتلكات العامة والخاصة واعتقالات وإصابات ووفيات. ويفيد المقرر الخاص للأمم المتحدة، المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بأن "قوات الدفاع الإسرائيلية [لم تميز] في كثير من الأحيان، تمييزاً واضحاً بين الأهداف العسكرية والمدنية" (مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ٢٠٠٨).

٦٠. وتستمر الأمم المتحدة في اعتبار غزة كأراض تحتلها إسرائيل. وبناء على اقتراح المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية، اعتبر مجلس حقوق الإنسان إسرائيل مسؤولة بموجب القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان عن أعمالها فيما يخص غزة (مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ٢٠٠٨، أ، ب). وقد استنكر الأمين العام للأمم المتحدة عدة مرات الخسائر في الأرواح في صفوف السكان المدنيين، الناتجة عن العمل العسكري الإسرائيلي ضد غزة وأعمال العنف التي تقوم بها المجموعات الناشطة، ودعا جميع الأطراف إلى التقيد بالتزاماتها الخاصة بموجب القانون الدولي.

٦١. ويبين الشكل ٣-٢ الخسائر البشرية الناتجة عن النزاع وكذلك المعدل الرسمي للبطالة الفلسطينية. ويؤدي ارتفاع مستوى النزاع، الذي مات من جرائه ٢٩٦ فلسطينياً في الأشهر الثلاثة الأولى من سنة ٢٠٠٨ (و ١١ إسرائيلياً في الفترة نفسها)، إلى استمرار المستويات المتدنية للنشاط الاقتصادي الفلسطيني، التي لا تسمح بأي انخفاض جوهري للبطالة.

٦٢. إضافة إلى ذلك، تصاعد العنف بين الفلسطينيين في الأشهر الستة الأولى من سنة ٢٠٠٧، متسبباً في ٤٠٠ حالة وفاة إضافية في صفوف الفلسطينيين مع نهاية حزيران/يونيه، وهو الوقت الذي أحكمت فيه حركة حماس سيطرتها التامة على غزة. وبعد ذلك تراجع العنف الداخلي بشكل ملحوظ في غزة والضفة الغربية معاً، مع تسجيل ٢٥ إصابة بين كانون الثاني/يناير وأذار/مارس ٢٠٠٨. وقد ضاعفت السلطة الفلسطينية جهودها

الشكل ٣-٢: الخسائر البشرية الناتجة عن النزاع والبطالة الفلسطينية



المصدر: OCHA, oPt Protection of Civilians database, 2008; unemployment data from PCBS, 2008.

المزيد من المستوطنين الإسرائيليين في الأراضي الفلسطينية المحتلة

٦٣. تستخدم المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة الأرض والمياه والموارد الأخرى التي ليست متاحة للمزارعين والعمال الفلسطينيين والمنشآت الفلسطينية. ويؤدي التوسع المستمر لمناطق الاستيطان وهياكله الأساسية وسكان المستوطنات إلى تنافس مباشر على الموارد. وقد أنشئ أكثر من ٨٠ في المائة من المستوطنات كلياً أو جزئياً على الأراضي الفلسطينية الخاصة.

٦٤. وإن مسار الجدار الفاصل المتعرج حول معظم المستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية، وشبكة الطرق "الخاصة بالمستوطنين دون غيرهم"، والحواجز العسكرية ونقاط التفتيش الممتدة عبر الضفة الغربية والتي تقيد بشدة حركة تنقل الفلسطينيين، كلها عناصر تقدم على أنها تدابير متخذة لحماية المستوطنين الإسرائيليين ولتنقلهم بحرية نحو إسرائيل ومنها. وبالنسبة للعديد من المراقبين، فإن العائق الأكبر أمام الاستجابة للشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل هو بالتحديد استمرار توسع المستوطنات (ألفر، ٢٠٠٨).

٦٥. وخلصت محكمة العدل الدولية والجمعية العامة للأمم المتحدة معاً إلى أن المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، هي غير قانونية بموجب القانون الدولي وهي عائق أمام السلام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية (الأمم المتحدة، ٢٠٠٨ ب). ورغم أن خارطة الطريق دعت في سنة ٢٠٠٣ إلى تجميد فوري لجميع أنشطة الاستيطان، فإن هذه الأنشطة ما زالت مستمرة.

٦٦. وهناك حتماً معلومات متناقضة عن العدد الصحيح للمستوطنات والمستوطنين. والأمر الذي لا جدال فيه هو أن السكان المستوطنين وحجم وعدد المستوطنات في ارتفاع مستمر منذ أوائل السبعينات. واستمر هذا الاتجاه في سنة ٢٠٠٧ وبداية سنة ٢٠٠٨.

٦٧. ويسجل المكتب المركزي للإحصاء في إسرائيل ٢٦١٦٠٠ إسرائيلي في ١١٩ "بلدة يهودية" في الضفة الغربية في نهاية سنة ٢٠٠٦، وهي زيادة بنسبة ٥,٨ في المائة مقارنة بسنة ٢٠٠٥. وبين سنتي ١٩٩٥ و٢٠٠٦ ارتفع عدد السكان المستوطنين إلى أكثر من ١٢٧٠٠٠ شخص بمعدل سنوي يبلغ في المتوسط ٥,٧ في المائة، مقارنة مع ٢ في المائة بالنسبة لمجموع سكان إسرائيل (المكتب المركزي للإحصاء في إسرائيل، ٢٠٠٧). وبشكل نسبي يعادل عدد سكان المستوطنات ٣,٧ في المائة من سكان إسرائيل.

الجدول ٣-٣: حساب المستوطنين والمستوطنات

الضفة الغربية		القدس الشرقية	
سكان المستوطنات	عدد المستوطنات	سكان المستوطنات	عدد المستوطنات
المكتب المركزي للإحصاء	261 600	غير متاح	غير متاح
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	274 621	201 139	26
(الضفة الغربية والقدس الشرقية معا)			
مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية	450 000	-	-
معهد القدس للدراسات الإسرائيلية	غير متاح	186 800	-

المصادر: المكتب المركزي للإحصاء، خلاصة إحصائية عن إسرائيل، ٢٠٠٧، الجدول ٢-٧؛ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٧؛ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠٠٧ ج؛ معهد القدس للدراسات الإسرائيلية، ٢٠٠٨.

٦٨. ويحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ١٤٤ مستوطنة، ٢٦ منها في القدس الشرقية، وكان مجموع سكانها ٤٧٥٧٦٠ في نهاية سنة ٢٠٠٦. وفي القدس الشرقية يقدر عدد سكان المستوطنات بزهاء ٢٠١١٣٩. وكان عدد سكان المستوطنات يعادل ١٦,١ في المائة من مجموع سكان الضفة الغربية، و٤٤ في المائة من سكان القدس الشرقية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٧).

٦٩. ويحسب مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ١٤٩ مستوطنة في الضفة الغربية والقدس الشرقية، ويبلغ عدد سكانها تقريبا ٤٥٠٠٠٠ مستوطن (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠٠٧ ج).

٧٠. وحسب مصدر آخر، يقدر عدد المستوطنين الإسرائيليين في القدس الشرقية، التي ضمتها إسرائيل إليها في سنة ١٩٦٧، بزهاء ١٨٦ ٨٠٠ نسمة، ويعيشون إلى جانب السكان الفلسطينيين البالغ عددهم حسب التقديرات ٢٤٧ ٣٠٠ نسمة (معهد القدس للدراسات الإسرائيلية، ٢٠٠٨). وبين سنتي ١٩٨٧ و٢٠٠٥ ازدادت المنطقة التي تغطيها المستوطنات داخل القدس الشرقية بنسبة ١٤٣ في المائة، من ٨٩٠ إلى ٢١٧٠ هكتارا (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠٠٧ ج).

٧١. وخلال مناقشات مع بعثة مكتب العمل الدولي، أفاد الدكتور مهدي عبد الهادي من الجمعية الأكاديمية الفلسطينية للشؤون الدولية بأن القدس الشرقية تحولت إلى مدينة إسرائيلية من خلال سلسلة من التدابير التي تستهدف السكان الفلسطينيين. وأحال إلى الوثيقة المقدسية التي وقعها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ أكثر من ١٠٠ فلسطيني، مطالبين فيها بالحفاظ على القدس ومؤسساتها وممتلكاتها واقتصادها كجزء لا يتجزأ من الوطن الفلسطيني والكيان السياسي الفلسطيني (الجمعية الأكاديمية الفلسطينية للشؤون الدولية، ٢٠٠٧).

٧٢. وتفيد حركة السلام الآن بأن عملية البناء في المستوطنات استمرت بوتيرة سريعة في سنة ٢٠٠٧ وفي بداية سنة ٢٠٠٨. وكان البناء يجري في ١٠١ مستوطنة، وفيها أكثر من ٥٠٠ مبنى قيد التشييد، ويشمل كل مبنى عدة وحدات سكنية (أوفران، ٢٠٠٨).

٧٣. وفي القدس الشرقية طرحت عطاءات لبناء ٧٥٠ وحدة سكنية بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ وأذار/مارس ٢٠٠٨ (أوفران، ٢٠٠٨). وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ أعربت الجمعية العامة عن قلق خاص إزاء "قيام إسرائيل ببناء وتوسيع المستوطنات في القدس الشرقية المحتلة وحولها... [من أجل] الربط بين مستوطناتها غير الشرعية حول القدس الشرقية المحتلة وزيادة عزلتها، وفي غور الأردن". (الأمم المتحدة/٢٠٠٨ ب).

٧٤. وصرح مؤخرا صائب عريقات، أحد المفوضين في السلطة الوطنية الفلسطينية، بأن مواصلة إسرائيل نشاطها الاستيطاني "تقوض جهودنا لإحياء مصداقية عملية السلام في عقول شعبنا" (كيرشنر، ٢٠٠٨).

٧٥. علاوة على ذلك، هناك ١٠٥ مراكز خارجية معظمها مكون من مساكن مؤقتة وعربات مقطورة تعتبر غير قانونية حتى من وجهة نظر السلطات الإسرائيلية، بما فيها السلطة العسكرية. وصرحت المحامية الإسرائيلية، تاليا ساسون، مؤخرا في جريدة جبروز اليم بوست (The Jerusalem Post)، يوم ٣١ آذار/ مارس ٢٠٠٨، بأنه في الحقيقة لم تتم إزالة أي مركز خارجي من "المراكز الخارجية غير المصرح لها في الضفة الغربية" البالغ عددها ١٠٥ مراكز، التي حددتها هي في سنة ٢٠٠٥. وفي ١٧ آذار/ مارس ٢٠٠٨، أعلنت الحكومة الإسرائيلية عن إخلاء مركزين خارجيين غير قانونيين لكن حركة السلام الآن استطاعت التحقق من واحد فقط منهما (أوفران، ٢٠٠٨).

٧٦. وحسب مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، فقد امتدت مناطق الاستيطان وهياكله الأساسية والمناطق العسكرية المغلقة أمام الفلسطينيين إلى حوالي ٣٨ في المائة من منطقة الضفة الغربية. ويكون تنقل الفلسطينيين على الطرق الموجودة في المنطقتين باء وجيم حسب التصنيف الذي جاء في اتفاقات أوسلو لسنة ١٩٩٣، إما محظورا أو مقيدا (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠٠٧ ب). وحسب تقديرات بتسليم، هناك حوالي ٣١١ كلم من هذه الطرق عبر الضفة الغربية (بتسليم، ٢٠٠٧ أ). وأبلغ مثال على ذلك الطريق السريع رقم ٤٤٣ المؤدي إلى القدس. ويستخدم الإسرائيليون وحدهم الآن هذا الطريق السريع الذي بُني في الأصل، حسب الجيش، من أجل الفلسطينيين. وتمنع الحواجز الطرقية السيارات الفلسطينية من الدخول إلى الطريق السريع، كما لاحظت بعثة مكتب العمل الدولي ذلك. وأيدت المحكمة الإسرائيلية العليا، في قرار مؤقت، مبدأ الطرق المنفصلة للفلسطينيين في المناطق المحتلة (برونر، ٢٠٠٨).

٧٧. وخلاصة القول، إن للمستوطنات وما نتج عنها من تقطيع أوصال الضفة الغربية عواقب بالغة على وصول الفلسطينيين إلى الموارد المنتجة والعمالة وعلى تنقل الأشخاص والسلع.

الانعكاسات على الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي

٧٨. يسفر تشديد الإغلاق الداخلي في الضفة الغربية عن تجزؤ الأراضي إلى مراكز سكنية معزولة بطريقة تحمي المستوطنات الإسرائيلية وتنقل المستوطنين بحرية. فقد غدت القدس الشرقية ووادي الأردن أكثر فأكثر منطقتين يتعذر على الفلسطينيين الدخول إليهما. وإن تعرض الضفة الغربية إلى هذا "التقسيم إلى كاتونات" له ضرر بالغ على وفورات الحجم. وبالموازاة مع ذلك، يكبح الإغلاق الخارجي المشدد على غزة والضفة الغربية الاتجار بالسلع والدخول إلى أسواق العمل الإسرائيلية. والنسيج الاقتصادي والاجتماعي لغزة في ظل الحصار أخذ في التمزق.

٧٩. ورغم أنه على الأمد الأطول ينبغي ألا يكون الفلسطينيون مجرد مجموعة من الأيدي العاملة لصالح السوق الإسرائيلية، يبقى الوصول إلى العمالة في إسرائيل مصدراً مهماً للدخل في غياب اقتصاد فلسطيني يعمل بشكل جيد. وإن الخطة الفلسطينية للإصلاح والتنمية بيان صريح عن عزم السلطة الفلسطينية على إنشاء مثل هذه القاعدة الاقتصادية، بالأساس من خلال تنمية القطاع الخاص، وهو أمر يدعمه المجتمع الدولي دعماً قوياً.

٨٠. وفي هذا السياق، اتخذت السلطة الفلسطينية خطوات مهمة للتحكم في وضعها المالي وإصلاح الأمن الداخلي. بيد أن تخفيف القيود المفروضة على التنقل تخفيفاً كبيراً، شرط أساسي حاسم لفسح المجال للاستثمار الخاص وللتجارة. وكما صرح البنك الدولي، يحتاج الانتعاش الاقتصادي والنمو المستدام إلى "إعادة تقييم جذرية لإجراءات الإغلاق وإعادة استئناف الحركة" (البنك الدولي، ٢٠٠٧ ج).

٨١. إن التزايد المتقلب في التحركات والتنازلات أو الزيادات الضئيلة في عدد تراخيص العمل و"بطاقات رجال الأعمال" الصادرة أو إزالة القليل من الحواجز الترابية مع ترك نقاط التفتيش الأساسية الحساسة لن تحسن سبل عيش الفلسطينيين. وما لم يُلغ نظام الإغلاق الخانق إلغاءً حقيقياً في الضفة الغربية وغزة معاً، فإن الجهود التي تبذلها السلطة الفلسطينية مؤخراً لن تؤدي بالأرجح إلى أي انتعاش اجتماعي واقتصادي مستدام وسيظل المستقبل معتماً.

التمييز وأزمة الهوية في الجولان السوري المحتل

٨٢. لقد زرع المواطنون السوريون الذين يعيشون في الجولان السوري المحتل أراضيهم وبساتينهم المثمرة بالفواكه على مدى أجيال. وإن هذا الجانب الخاص من حياتهم الاجتماعية والاقتصادية هو الذي يوجد أيضا في صميم هويتهم الثقافية والوطنية. وقال أحد الأهالي من بلدة مجدل شمس لبعثة مكتب العمل الدولي "إن الأرض والأشجار هي أرواحنا".

٨٣. ولا شك في أن أشد آثار الاحتلال الإسرائيلي ضرراً على سبل عيش الأهالي يتأتى عن القيود المفروضة على زرع الأراضي والفلاحة. وإن مصادرة أراضي المواطنين السوريين واقتلاع الأشجار والشجيرات وتدميرها والتمييز فيما يخص الحصول على المياه وعلى تراخيص البناء، كلها أمور لا تزال تضر بالمواطنين السوريين الذين يعيشون في الجولان المحتل. فضلا عن ذلك، دمر شتاء قارس بشكل خاص الكثير من حصاد سنة ٢٠٠٧، مما فاقم حالة المزارعين الاقتصادية الصعبة. وتتعرض الأرض التي لم تُزرع للمصادرة من قبل السلطات الإسرائيلية.

٨٤. وأفاد الأهالي العرب في بلدة مجدل شمس بأن السلطة الإسرائيلية المكلفة بالمياه كانت تخصص في البداية ٧٥٠ متراً مكعباً من الماء للدونم الواحد من أراضي المستوطنين الإسرائيليين (دونم واحد يساوي ٠,١ هكتار)، في حين كان للمزارعين العرب حصة تبلغ ١٥٠ متراً مكعباً للدونم. وفي الأونة الأخيرة تم تقليص الحصتين معا إلى ٤٥٠ متراً مكعباً و٩٠ متراً مكعباً على التوالي. وكنتيجة مباشرة لهاتين الحصتين غير المتساويتين لا يستطيع المواطنون السوريون إنتاج الكمية نفسها من التفاح عالي الجودة في الدونم الواحد من الأرض مثل المستوطنين الإسرائيليين في المنطقة. علاوة على ذلك، يدفع المواطنون السوريون ثمناً أعلى عن الماء كنتيجة لنظام تعريفي تمييزي بشكل غير مباشر^{١٤}. وإن مثل هذه الممارسات تتنافى مع معايير ومبادئ منظمة العمل الدولية المتعلقة بتكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة في الاستخدام والمهنة، والتي تشمل الحق في الحصول بشكل متساو على الموارد الطبيعية وغيرها من الموارد، بما فيها الإعانات، بدون تمييز.

٨٥. وتعتبر حكومة الجمهورية العربية السورية الممارسات التي تقوم بها إسرائيل ضد ملكية المواطنين السوريين ومواردهم الطبيعية في الجولان السوري المحتل، انتهاكات للقانون الإنساني الدولي وممارسات تتنافى مع العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (مجلس الأمن في الأمم المتحدة، ٢٠٠٧). وطلبت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل السورية في مقابلتها مع البعثة، من منظمة العمل الدولية التحقيق في الممارسات التمييزية التي تقوم بها إسرائيل في الجولان السوري المحتل، لا سيما فيما يتصل بصكوك منظمة العمل الدولية التي صادقت عليها إسرائيل.

٨٦. وتظل آفاق العمالة بالنسبة للأهالي العرب في الجولان السوري المحتل معتمة. ولقد أكد هذا جميع المحاورين وجاء وصفه أيضاً في التقرير الذي قدمه كل من وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ومحافظ القنيطرة في الجمهورية العربية السورية. ويتركز الطلاب المستفيدين من التعليم الجامعي في دمشق في مجالات تمنح آفاقاً ضعيفة للعمالة في الجولان السوري المحتل، مثل الحقوق أو الصيدلة أو الطب. أما فرص العمالة في الإدارة الإسرائيلية فهي محدودة وتفيد التقارير بأن المواطنين السوريين يواجهون التمييز في الحصول على مثل هذه الوظائف بسبب آرائهم السياسية ورفضهم للجنسية الإسرائيلية. وبسبب حالة الارتباب من جراء الاحتلال، هناك افتقار إلى الاستثمار الذي من شأنه أن يؤدي إلى خلق وظائف جديدة. وأخبر أحد ممثلي الهيئات البعثة بأن الاتحاد يقدم التدريب على المهارات لصالح بعض أعضائه في الجولان السوري المحتل من أجل التشجيع على خلق الوظائف في قطاعي السياحة والخدمات، لا سيما تلك التي تستهدف النساء ذوات المهارات الضعيفة.

٨٧. ويكون الدخول إلى سوق العمل الإسرائيلية ممكناً بالنسبة لأولئك الذين يتخلون عن الجنسية السورية، وفق ما أفادت به الحكومة السورية. وتتوقف العمالة في إسرائيل بالنسبة للمتخرجين من شباب الجولان السوري المحتل أيضاً على نجاح اختبارات المعادلة. وغالبا ما يُوظف شبان وشابات ذوو مستويات عالية من التعليم في إسرائيل في وظائف أقل من مستوى كفاءاتهم. وتجد النساء أنفسهن في أغلب الأحيان غير قادرات على قبول

¹⁴ حسبما جاء على لسان محاورى البعثة، يبلغ ثمن ٢٠ في المائة الأولى من حصة الماء المخصصة ١,٢ شيكل إسرائيلي جديد للمتر المكعب (تعريف ألف). ويبلغ ثمن ٦٠ في المائة التي تليها ٢,٤ شيكل إسرائيلي جديد للمتر المكعب (تعريف باء) أما ٢٠ في المائة الأخيرة فتكلف ٣,٦ شيكل إسرائيلي جديد للمتر المكعب (تعريف جيم). ويكون المواطنون السوريون، بسبب حصصهم من الماء الأقل بكثير، مجبرين على استخدامها كلها. وبالتالي، فلا بد لهم من استخدام المياه التي يُدفع ثمنها بالتعريفين باء وجيم أكثر من المستوطنين الإسرائيليين، وكنتيجة لذلك فهم يدفعون مقابل الماء ثمناً أعلى في المتوسط.

٨٨. وفي ظل ظروف الاحتلال، بما فيها التمييز فيما يخص المياه والإعانات الممنوحة للمنتجين الإسرائيليين، إلى جانب الاعتماد بشكل كبير على السوق الإسرائيلية، أصبحت الزراعة أمرا صعبا أكثر فأكثر بالنسبة للمواطنين السوريين في الجولان. وقد ناشدت المجموعة التي التقت بها البعثة في بلدة مجدل شمس الحكومة السورية بأن تساعد الأهالي في تسويق التفاح من خلال ترتيبات من شأنها أن تسمح لهم على الأقل باسترداد تكاليف الإنتاج. وبالنسبة للأهالي، فإن هذا أمر سياسي بالأساس. ونادى زعماء البلدات بوضع نهاية للقيود المفروضة على السفر من الجولان السوري المحتل إلى الأجزاء الأخرى من الجمهورية العربية السورية. وإن معالجة هذه الانشغالات ستسمح للمواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل بتقوية روابطهم مع الجمهورية العربية السورية والحفاظ على هويتهم العربية السورية، مثلما يؤكدون أن لهم حق في فعل ذلك.

٤ - أزمة العمالة التي يعاني منها العمال العرب في الأراضي المحتلة

٨٩. يعاني العمل العرب من أزمة عمالة حادة في جميع الأراضي المحتلة. وتعمل المنشآت بأدنى من قدرتها الممكنة بكثير وعادة ما تقفل مشاريع الأعمال ويجري تأجيل مشاريع الاستثمار الجديدة أو إهمالها. ويعمل العمال أقل من كامل الوقت ويخسرون وظائفهم ويبحثون عن بدائل لا يمكن التنبؤ بها أو لا تكون مجزية على النحو المناسب، مما يجعل الأسر تكافح بمختلف استراتيجيات البقاء. ويكمن السبب المباشر في الاحتلال والقيود المتشددة المفروضة على حركة تنقل البضائع والأشخاص، وهذا الأمر هو النقيض بالذات لاقتصاد السوق.

انخفاض متوسط المداخل

٩٠. بلغ متوسط الناتج المحلي الإجمالي للشخص الواحد في عام ٢٠٠٧ في الأراضي الفلسطينية المحتلة ١,١٧٨ دولار أمريكي (سنة الأساس هي ١٩٩٧)، وكان ذلك أدنى بنسبة ٢٧ في المائة مما كان عليه في عام ١٩٩٩، على الرغم من تسجيل زيادة طفيفة بلغت ٤,٣ في المائة بالنسبة إلى انخفاض ٢٠٠٦. وقد نشأ ذلك عن مزيج من الزيادة السريعة في السكان في سن العمل (٢,٨ في المائة سنوياً) ومن الانكماش الاقتصادي. وفي عام ٢٠٠٦، كانت متوسطات المداخل في مصر والأردن والجمهورية العربية السورية مجموعة أعلى بنسبة ٤٠ في المائة مما هي عليه في الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ في حين أنها كانت متكافئة تقريباً عام ١٩٩٧. وقد حققت البلدان المجاورة تقدماً، في حين سجلت الأراضي المحتلة تراجعاً. وفي عام ٢٠٠٦، كان متوسط الدخل في إسرائيل أعلى بمقدار ١٩ مرة مما هو عليه في الأراضي المحتلة.

عدد أكبر من الأشخاص يعملون ولكن الفقر يتزايد

٩١. توخياً للإحاطة التامة بمدى أزمة العمالة والدخل، التي يعاني منها الفلسطينيون، نساءً ورجالاً على حد سواء في الأراضي المحتلة، من غير الكافي أن ننظر إلى أرقام العمالة فقط. بل من الضروري الجمع بين بيانات سوق العمل وبين المعلومات عن المداخل والفقر. ومن باب المفارقة، تبين بيانات سوق العمل تحسناً طفيفاً في عام ٢٠٠٧ مقارنة بعام ٢٠٠٦ الذي كان أيضاً عاماً عانى من أزمة حادة. وقد ارتفع مجموع العمالة ارتفاعاً طفيفاً في الفصلين الأولين من عام ٢٠٠٧ ثم انخفض مجدداً في الضفة الغربية وفي غزة على حد سواء. وبلغت البطالة نسبة ٢٢ في المائة في عام ٢٠٠٧ مقارنة بنسبة ٢٤ في المائة في عام ٢٠٠٦. وفي عام ٢٠٠٧ كانت البطالة في الضفة الغربية ١٨ في المائة و٣٠ في المائة في غزة. ويقدم الجدول ٤-١ قدراً أكبر من التفاصيل عن اتجاهات سوق العمل في عام ٢٠٠٧.

الجدول ٤-١: اتجاهات سوق العمل، ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧

النسبة المئوية للتغيير	٢٠٠٧	٢٠٠٧				٢٠٠٦	
		الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع		
2.8	2 024	2 045	2 031	2 017	2 003	1 969	السكان في سن ١٥ وما فوق (بالآلاف)
4.2	849	846	867	856	825	814	القوى العاملة (بالآلاف)
7.2	666	658	666	691	647	621	العمالة (بالآلاف)
3.1	412	403	416	432	395	399	الضفة الغربية
17.5	192	189	188	200	189	163	غزة
5.9	63	66	62	59	63	59	إسرائيل والمستوطنات
-3.8	183	188	201	164	178	190	البطالة (بالآلاف)
1.5	41.9	41.4	42.7	42.4	41.2	41.3	معدل مشاركة القوى العاملة (%)

النسبة المئوية للتغيير	٢٠٠٧	٢٠٠٧				٢٠٠٦	
		المتوسط السنوي	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني		
4.2	32.9	32.2	32.8	34.3	32.3	31.5	معدل العمالة (%)
-9.0	21.5	22.2	23.2	19.2	21.6	23.7	معدل البطالة (%)
-4.7	17.7	19.2	18.6	15.8	17.3	18.6	الضفة الغربية (%)
-14.8	29.7	28.9	32.9	26.4	30.4	34.8	غزة (%)

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ٢٠٠٨، مسح القوى العاملة، قاعدة بيانات ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

٩٢. وتسجل أعلى نسبة للبطالة بين الشباب، ولا سيما في الشريحة العمرية ١٥-٢٤ سنة. وبلغ مجموع بطالة الإناث ١٧ في المائة، وهو أدنى من معدل بطالة الذكور البالغ ٢٣,٤ في المائة في الربع الأخير من عام ٢٠٠٧. ويجدر النظر إلى انخفاض معدل بطالة النساء على ضوء انخفاض نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة (١٥,٥ في المائة).

٩٣. وتجدر الإشارة إلى أن بطالة الإناث ذات دلالة فقط بالنسبة للنساء ذوات التعليم العالي. فالمرأة ذات المستوى التعليمي المتدني لا تعد في القوى العاملة لأنها لا تعلن أنها عاطلة عن العمل. وفي تشرين الأول/أكتوبر - كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، كان متوسط فترة البطالة يبلغ سبعة أشهر في الضفة الغربية و١٦,٣ شهراً في غزة.

٩٤. وتعكس البيانات التغيرات في عدد الأشخاص الذين يفاد أنهم مستخدمون، وفقاً للتعريف السائد في منظمة العمل الدولية. لكن ارتفاع العمالة أو انخفاض البطالة، كما تبينه بيانات عام ٢٠٠٧ مقارنة ببيانات عام ٢٠٠٦، ينبغي ألا يفسر في حد ذاته على أنه يشير إلى تحسن في رفاهة العيش - بل الحال هي على النقيض من ذلك في الواقع.

٩٥. وقد بلغت المنشآت الخاصة في غزة إلى حافة الشلل بسبب الإقفال التام الذي فرضته إسرائيل منذ تموز/يوليه ٢٠٠٧. ونظراً إلى أن عمالة القطاع الخاص تبلغ ما يقرب من نصف مجموع العمالة (٥١,٨ في المائة في تموز/يوليه - أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧)، كان يفترض أن يترجم ذلك إلى ارتفاع كبير في البطالة. ومع ذلك، تبين البيانات الواردة أعلاه انخفاضاً في معدل البطالة في غزة في عام ٢٠٠٧. ولا يمكن تفسير هذا التناقض الظاهر إلا بافتراض أن عدداً أكبر من الناس يعملون في وظائف متدنية النوعية كآلية من آليات البقاء.

٩٦. وهذا هو السبب الذي يجعل من المهم استكمال هذه البيانات بمعلومات عن الفقر. ويبين الجدول ٤-٢ اتجاهات الفقر المدقع المعرف كدخل الأسرة المعيشية البالغ ١٠٠٠ شيكل إسرائيلي جديد لأسرة تتألف من البالغين اثنين وأربعة أطفال.

الجدول ٤-٢: اتجاهات الفقر المدقع (بالنسبة المئوية من السكان)

	٢٠٠٧		٢٠٠٦	
	آذار/مارس	تشرين الثاني/نوفمبر	آذار/مارس	تشرين الثاني/نوفمبر
الضفة الغربية	23.0	19.3	28.0	22.0
قطاع غزة	43.0	40.1	51.0	21.0

المصدر: شركة الشرق الأدنى للاستشارات، ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

٩٧. وتشير البيانات إلى تحسن طفيف في عام ٢٠٠٧ في الضفة الغربية وفي قطاع غزة، إذا قارنا بيانات تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ ببيانات تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. والاتجاه يتماشى مع الانتعاش الطفيف الملحوظ في الوضع الاقتصادي في النصف الثاني من عام ٢٠٠٧ نظراً إلى استئناف دفع الأجور للموظفين الحكوميين. بيد أن الفقر المدقع لا يزال مرتفعاً جداً في قطاع غزة.

٩٨. وهذه الأرقام شبيهة إلى حد كبير بالأرقام التي أوردتها مكتب العمل الدولي (في تقريره لعام ٢٠٠٧) عن عام ٢٠٠٥ عندما كانت النسبة المئوية للأسر "الفقيرة حسب نمط الاستهلاك" تبلغ ٢٢,٣ في المائة في الضفة الغربية و٤٣,٧ في المائة في غزة. ويكمن أحد أسباب ذلك في الارتفاع الشديد في معدلات التبعية لشخص مستخدم واحد من كل خمسة أشخاص في الضفة الغربية ومن كل ٧,٥ أشخاص في قطاع غزة.

٩٩. ويمكن إدراج البيانات المتوافرة عن الفقر والعمالة في جدول متعدد المداخل. وترد التفاصيل في الجدول ٤-٣.

الجدول ٤-٣: الفقر والوضع في الاستخدام: تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧

بالنسب المئوية	المستخدمون طيلة الوقت	المستخدمون بعض الوقت	غير المستخدمين	الأشخاص في المنزل	الطلاب المتقاعدون	المجموع
دون خط الفقر	37.1	82.4	79.6	61.5	68.4	56.6
فوق خط الفقر	62.9	17.6	20.4	38.5	31.6	43.4
المجموع	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

ملحوظة: عتبة الفقر المستخدمة هنا هي ٢٠٠٠ شيكل إسرائيلي جديد لأسرة من البالغين اثنين وأربعة أطفال. وهذه العتبة الأعلى، أي ضعف العتبة المستخدمة في الجدول ٤-٢، هي أقرب إلى الدخل الوسيط في الأراضي المحتلة.

المصدر: شركة الشرق الأدنى للاستشارات، رصد الفقر الفلسطيني، ٢٠٠٧.

١٠٠. ويعاني العاطلون عن العمل والعاملون لبعض الوقت نسبة من الفقر تبلغ ما يقرب من ٨٠ في المائة، في حين أن ٣٧ في المائة من المستخدمين طيلة الوقت هم فقراء.

١٠١. وتفسر هذه الأرقام سبب عمل أعداد كبيرة من الفلسطينيين والتصريح عن أنفسهم بأنهم مستخدمون ولكن مداخلهم تضعهم دون خط الفقر. وتتعايش المستويات المرتفعة للفقر والعمالة معاً. وهذه سمة عامة في البلدان منخفضة الدخل ولكنها تطور جديد في الأراضي الفلسطينية المحتلة نظراً إلى روابطها الاقتصادية الكبيرة مع الاقتصاد الإسرائيلي مرتفع الدخل.

١٠٢. وتشير نتائج المسح الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لظروف العمل في عام ٢٠٠٧، إلى أن نسبة ٤,٦ في المائة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٧ و١٧ سنة مستخدمون إما في عمل مدفوع الأجر أو في عمل غير مدفوع الأجر في الأراضي المحتلة. وسمعت بعثة مكتب العمل الدولي تكراراً من عدة محاورين أحاديث عن زيادة انتشار عمل الأطفال، ولا سيما في غزة.

١٠٣. ويمكن تفسير هذا المزيج من المستويات المرتفعة من الفقر والعمالة بعوامل ثلاثة، ألا وهي: انخفاض العمالة بالنسبة إلى معدل السكان؛ انخفاض عدد أيام العمل الفعلية خلال الشهر؛ انخفاض العائدات من العمل للحساب الخاص. ولجميع هذه العوامل دور في الوضع. إذ أن شخصاً واحداً من كل ثلاثة أشخاص في سن العمل مستخدم؛ ولطالما كانت هذه النسبة منخفضة أساساً بسبب شدة انخفاض مشاركة المرأة في القوى العاملة. غير أن بلداناً أخرى في المنطقة سجلت زيادات في نسبة العمالة إلى السكان في حين أن النسبة انخفضت في الأراضي المحتلة.

المزيد من العمالة في مهن منخفضة الإنتاجية

١٠٤. ما فتئت العمالة في الخدمات على تزايد، في حين انخفضت العمالة في الصناعة والبناء. وهذا الاتجاه طويل الأمد ملحوظ بصورة خاصة في غزة حيث انخفضت العمالة في البناء وفي الصناعة التحويلية انخفاضاً شديداً من ٢١ في المائة من مجموع العمالة في عام ٢٠٠٠ إلى ٧ في المائة بنهاية عام ٢٠٠٧. ويمكن أن يعزى هذا الانخفاض مباشرة إلى الإغلاق المفروض على غزة (انظر الجدول ٤-٤).

١٠٥. ولطالما تركزت عمالة النساء في الزراعة حيث يعملن غالباً كمعينات للأسرة بدون أجر، وفي الخدمات ومعظمها في الإدارة العامة. وقد أدت الأزمة إلى مفاخرة هذا النمط. وفي الربع الأخير من عام ٢٠٠٧ كانت عمالة المرأة تبلغ ٤٨,٩ في المائة في الخدمات و٣٣,٧ في المائة في الزراعة.

الجدول ٤-٤: العمالة حسب النشاط الاقتصادي، بالنسب المئوية

الضفة الغربية	غزة	
	الربع الثالث ٢٠٠٠	الربع الرابع ٢٠٠٧
الزراعة وصيد الأسماك والحراجه	12.5	15.9
التعدين ومقالع الأحجار والصناعة التحويلية	16.8	15.0
البناء	13.3	13.9
التجارة والمطاعم والفنادق	19.8	20.0
النقل والاتصالات	6.2	5.0
الخدمات	31.4	30.2
المجموع	100.0	100.0

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، ٢٠٠٨.

١٠٦. وإلى جانب تركيز العمالة في الخدمات منخفضة الإنتاجية، هناك تحولات كبيرة في الوضع في الاستخدام، تنسم بانخفاض في العمالة بأجر وارتفاع في العمل للحساب الخاص. وبلغت نسبة العمالة بأجر ٦٠,٥ في المائة في نهاية عام ٢٠٠٧، منخفضة من نسبة ٦٧,٦ في الربع الثالث من عام ٢٠٠٠. بالإضافة إلى ذلك، يعمل العديد من النساء لحسابهن الخاص في أنشطة تجارية صغيرة في القطاع غير المنظم بدعم من مؤسسات التمويل بالغ الصغر. ولا تتجلى هذه الأنشطة في استقصاءات القوى العاملة وتكاد المرأة لا ترى سبباً لتحويل مشروعها إلى الاقتصاد المنظم.

العمالة في إسرائيل والمستوطنات

١٠٧. كان زهاء ٣٦ ٠٠٠ فلسطيني يعملون في إسرائيل وفي المستوطنات الإسرائيلية في عام ٢٠٠٧، بزيادة طفيفة حوالي نهاية عام ٢٠٠٧. وهذا ما يعادل ٩,٥ في المائة من سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة المستخدمين. ويستوعب قطاع البناء وحده قرابة ٥٠ في المائة من مجموع العمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل. ويرتبط العمل في إسرائيل والمستوطنات بأجور أعلى إلى حد كبير مما هي عليه في الضفة الغربية (أعلى بمقدار ١,٧ مرات في المتوسط).

١٠٨. وأوضح سمير عبد الله، وزير العمل والتخطيط في السلطة الفلسطينية، لبعثة مكتب العمل الدولي أن سياسة السلطة الفلسطينية تقوم على الاستثمار في المهارات لتشجيع أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى. ورأى أنه ينبغي استخدام حالات الإغلاق كفرصة لإنهاء الاعتماد على سوق العمل الإسرائيلي. وشدد بصورة خاصة على أهمية الاستثمار في التدريب المهني كوسيلة للارتقاء بال نوعية وإعادة التوجيه نحو المهارات العليا. ومن جهة أخرى، سمعت بعثة مكتب العمل الدولي من اللواء مشرف، رئيس تنسيق الأنشطة الحكومية في الأراضي، أن سياسته تقوم على زيادة عدد الفلسطينيين العاملين في إسرائيل تدريجياً، ولا سيما في قطاع البناء، وهذا يشمل الاستعاضة عن اليد العاملة المهاجرة الأجنبية التي اجتذبتها إسرائيل في السنوات الماضية. ولكن شتان ما بين الآفاق المستقبلية المحتملة المتسمة بقطاع خاص قوي ومنشآت نشطة موجهة نحو التصدير، وما بين القيود المفروضة اليوم. فالعمالة في القطاع العام والعمالة في إسرائيل وما تبقى من العمالة في القطاع الخاص والعمالة في القطاع غير المنظم، إنما هي اليوم المصدات الرئيسية في وجه ارتفاع الفقر والبطالة.

فقدان القدرة التنافسية

١٠٩. يلاحظ البنك الدولي في تقرير عن مناخ الاستثمار في الأراضي المحتلة أن معظم المنشآت الفلسطينية لم تعد قادرة على المنافسة على الصعيد العالمي في السلع منخفضة القيمة التي تخصصت فيها. وقد شهد الاقتصاد الإسرائيلي والاقتصاد العالمي تغيرات كبيرة، في حين أن الاقتصاد الفلسطيني لم يتمكن من أن يتكيف مع البيئة المتغيرة. وتستخدم المنشآت في المتوسط عدداً أقل من خمسة عمال، ويبلغ متوسط استخدام القدرات في الصناعة التحويلية حوالي ٥٠ في المائة، وهناك اتجاه لاستخدام آلات يزيد عمرها على ١٠ سنوات وإلى قلة الاستثمار الجديد وهناك القليل من المنشآت التي تمول تدريب العمال (البنك الدولي، ٢٠٠٧د).

١١٠. ويرجع البنك الدولي سبب فقدان القدرة التنافسية هذا بصورة أساسية إلى نظام الإغلاق والاحتلال الذي يسد الأسواق ويزيد من تكاليف المعاملات ويجعل من الصعب للغاية على المنتجين أن يقدموا خدماتهم في مواعيدها. وأسهمت عمليات الإغلاق في تقليص الأسواق وفي تزايد المنشآت التي تتبع السلع في جوارها المباشر.

١١١. وتصدت السلطة الفلسطينية لهذا التحدي على نحو مباشر في الخطة الفلسطينية للإصلاح والتنمية، التي وضعتها. وتنمية القطاع الخاص هي إحدى الركائز الثلاثة الرئيسية للخطة إلى جانب تحسين الإدارة وتحقيق قاعدة مالية أثبتت. وتنص الخطة على ما يلي: "يجب أن يكون القطاع الخاص الفلسطيني محرك النمو الاقتصادي المستدام. ولا بد من توليد العمالة المنتجة وإنتاج سلع وخدمات ذات قيمة مضافة عالية والنهوض بالازدهار الوطني". (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠٠٧ ب).

ارتفاع حاد في الأسعار الاستهلاكية وانخفاض القوة الشرائية للأجور

١١٢. ازداد التضخم والأسعار الاستهلاكية في المتوسط في عام ٢٠٠٧ في الأراضي الفلسطينية المحتلة بزهاء ٢,٧ في المائة بالنسبة إلى عام ٢٠٠٦. وارتفعت الأسعار الغذائية بصورة خاصة بمعدل أعلى بمقدار ٤,٧٥ في المائة. وكانت الزيادة في الأسعار الاستهلاكية في المتوسط في إسرائيل في عام ٢٠٠٧ أعلى على نحو طفيف إذ بلغت ٣,٥ في المائة. وأدى الارتفاع الجاري في قيمة العملة الإسرائيلية (الشيكل الإسرائيلي الجديد) مقابل الدولار الأمريكي إلى تخفيف حدة الزيادة في الأسعار الدولية.

١١٣. وتؤدي مقارنة الأسعار الاستهلاكية، على أساس كل سنة فسنة، في شباط/فبراير ٢٠٠٨ مقابل الأسعار الاستهلاكية في شباط/فبراير ٢٠٠٧، إلى بروز صورة أشد صرامة (انظر الجدول ٤-٥).

الجدول ٤-٥: النسبة المئوية للتغيير في الأسعار الاستهلاكية (شباط/فبراير ٢٠٠٨ مقابل شباط/فبراير ٢٠٠٧)

الضفة الغربية	قطاع غزة	القدس	
20.0	16.9	12.4	الغذاء
11.5	10.9	5.0	الإسكان
3.3	4.5	7.1	النقل
-1.2	4.1	2.9	التعليم
9.3	11.8	7.1	جميع البنود

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الأسعار الاستهلاكية شهرياً، ٢٠٠٨.

١١٤. وازدادت الأسعار الاستهلاكية بقوة في القدس وفي قطاع غزة وفي الضفة الغربية. وارتفعت أسعار الأغذية ارتفاعاً شديداً بصورة خاصة إذ سجلت زيادات تقرب من ١٢ في المائة و١٧ في المائة و٢٠ في المائة على التوالي في هذه المناطق. وفي حين اتجهت أسعار السلع الأساسية مثل طحين القمح والخبز إلى الصعود في جميع أنحاء العالم في أوائل عام ٢٠٠٨ وارتفعت أسعار النفط والطاقة ارتفاعاً كبيراً طوال عام ٢٠٠٧، هناك أسباب محددة تكمن وراء الزيادات الحادة الملحوظة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتتصل هذه الأسباب بالاحتلال وبالعوائق المفروضة أمام حركة تنقل الأشخاص والبضائع.

١١٥. ويفسر إغلاق قطاع غزة والتقيير في السماح بوصول المساعدة الإنسانية، ارتفاع سعر الأغذية. وفي الضفة الغربية والقدس، تؤدي الصعوبات التي يواجهها المنتجون في الوصول إلى الأسواق وتكاليف النقل الإضافية المرتبطة بتعدد نقاط التفتيش وحالات التأخير الطويلة إلى زيادة انحراف الأسعار.

١١٦. إن الزيادة الحادة في الأسعار، المسجلة بين شباط/فبراير ٢٠٠٧ وشباط/فبراير ٢٠٠٨، ولا سيما في أسعار السلع الغذائية المستهلكة يومياً والتي فاقت أي تغيير في متوسط الأجور، تعني هبوطاً كبيراً في القوة الشرائية للمستهلكين وانخفاضاً في الأجور الحقيقية للعمال. وهذه محنة مزدوجة تصيب العمال الفلسطينيين وأسره، إذ يواجهون أسعاراً أكثر ارتفاعاً في السلع الأساسية وانخفاضاً في المداخل وفي فرص العمل. وهذا هو أحد أسباب الإضرابات التي قام بها الموظفون الحكوميون في أوائل نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

تحديات العمالة لقوى عاملة شابة سريعة النمو

١١٧. السكان الفلسطينيون هم في خضم تحوّل ديمغرافي يشهد انخفاض مستويات الخصوبة ومعدلاً متوقعاً للنمو السكاني حتى عام ٢٠٢٠ يبلغ حوالي ٢,٨ في المائة. وتفيد البيانات الأولية الصادرة حديثاً لتعداد عام ٢٠٠٧ أن مجموع السكان يبلغ ٣,٨ مليون شخص ويضم ٤٥ في المائة من السكان الذين تبلغ أعمارهم ١٤ سنة وما دون. ويزداد عدد السكان في سن العمل على وتيرة أسرع بكثير من مجموع السكان، بنسبة ٣,٨ في المائة سنوياً في المتوسط حتى عام ٢٠٢٠.

١١٨. والمستويات التعليمية مرتفعة نسبياً، إذ بلغت معدلات الالتحاق الصافية في التعليم الأساسي نسبة ٨٤ في المائة وفي التعليم الثانوي نسبة ٦٤ في المائة في الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧. وهناك زهاء ١١٠٠٠ طالب في الجامعات وثلاث السكان البالغة أعمارهم ١٥ سنة وما فوق هم خارج القوى العاملة إما في الدراسة أو في التدريب. وتعتبر جودة التدريب المهني الجاري والصلاات باتجاهات سوق العمل والطلب المستقبلي على اليد العاملة الماهرة، شواغل أثارها عدة محاورين.

١١٩. وينضم زهاء ٣٥٠٠٠ شاب إلى القوى العاملة سنوياً. والبطالة بين الشباب مرتفعة جداً في الأصل، إذ بلغت ٥٠ في المائة في قطاع غزة و٣٠ في المائة في الضفة الغربية في عام ٢٠٠٧. وإحدى الأولويات الحاسمة بالنسبة للسياسة العامة تتمثل في رأب الصدع بين الدراسات والتدريب وسوق العمل، ولا سيما فيما بين النساء، بحيث يرتفع عدد الشباب في العمالة. وهذه المسألة هي مسألة تقنية بقدر ما هي مسألة سياسية.

ظروف العمل الهشة والحقوق المتصلة بالعمل

١٢٠. العمل في إسرائيل أو في مستوطنة إسرائيلية في الأراضي المحتلة يمكن العمال الفلسطينيين من ضمان العمل وتأمين دخل لأسرهم ما كان يمكن أن يتوفر لولا ذلك. وعلى الرغم من ذلك، فإن الكثيرين يصفون الظروف التي يُقبل النساء والرجال بموجبها في العمل بأنها مرهقة وتعسفية ومذلة. ويستبعد الفلسطينيون دون سن ٣٥ سنة من العمل في إسرائيل لأسباب أمنية، سواء كان لديهم سجل أمني أم لا. والحد الأدنى للاستخدام في المناطق الصناعية الإسرائيلية في الضفة الغربية هو في الوقت الحاضر ٢٥ سنة. وبالإضافة إلى حيازة ترخيص عمل سار، من المطلوب الحصول على تصريح أمني ويمكن رفض منح ذلك أو سحبه في أي وقت دون تفسير. وزودت جمعية الحق البعثة بمعلومات تفيد بأن ممارسة الضغط على العمال الفلسطينيين للتعاون مع جهاز المخابرات الإسرائيلي مقابل الحصول على تصريح أمني، أخذة في الازدياد. ويتسبب نظام التراخيص العويص في نشوء ممارسات غير مشروعة في الاتجار بالعمال، تشمل التواطؤ بين وسطاء فلسطينيين وفرادى أصحاب العمل الإسرائيليين (جمعية عنوان العامل للدفاع عن حقوق العمال، ٢٠٠٧).

١٢١. وسمعت البعثة مرة جديدة إفادات عن ضعف الحماية من مخاطر العمل في المستوطنات والمناطق الصناعية الإسرائيلية. ويذكر أن المصانع الكيميائية، مثل تلك الموجودة في منطقتي طولكرم وبرقان، تعرض العمال لظروف محفوفة بالمخاطر. ويذكر أن صحة العمال غير مراقبة وأن معدات السلامة غالباً ما تكون متهتة. ولوحظ حدوث عدد من الإضرابات بسبب ظروف العمل التي تتهدد بالصحة والأجور التي تتدنى عن الحد الأدنى للأجور. وقال محاورون من المجتمع المدني للبعثة أيضاً إن عمل الأطفال تواصل في المستوطنات الإسرائيلية، بما في ذلك في مقالع الأحجار ومزارع البلح.

١٢٢. ومنذ الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، جرى تمديد تغطية معاشات التقاعد في إسرائيل لتشمل جميع العمال، بمن فيهم العمال الفلسطينيون. ويقدم قانون التأمين الوطني الإسرائيلي تعويضاً في حالة حوادث العمل، لكن العمال الفلسطينيين يواجهون صعوبات عملية عند المطالبة بهذا التعويض لأن التقارير الطبية الصادرة عن الأراضي المحتلة غير معترف بها في إسرائيل. بالإضافة إلى ذلك، قد يحول نظام التراخيص الإسرائيلي بكل بساطة دون وصول العامل إلى مرفق رعاية طبية في إسرائيل في حالة وقوع حادث عمل.

الحماية القانونية للعمال الفلسطينيين: المستوطنات والمناطق الصناعية

١٢٣. كانت التقارير السابقة للمدير العام قد أشارت في مناسبات عدة إلى مواطن عدم التيقن القانونية فيما يتعلق بتسريع العمل ذي الصلة في المستوطنات الإسرائيلية والمناطق الصناعية في الضفة الغربية وغزة. ومع تزايد عدد العمال الفلسطينيين المستخدمين من جانب أصحاب عمل إسرائيليين في المستوطنات وفي المناطق الصناعية القائمة ضمنها، لا تزال هذه القضية قضية ملحة.

١٢٤. وكقاعدة عامة، يخضع الفلسطينيون المقيمون في مناطق تحت السيطرة الإسرائيلية للقانون الساري قبل الاحتلال، بصيغته المعدلة بموجب قرارات عسكرية إسرائيلية لاحقة (أي القانون المصري في قطاع غزة والقانون الأردني في الضفة الغربية). وعلى النقيض من ذلك، جعلت إسرائيل أجزاء واسعة من القانون الإسرائيلي سارية على الإسرائيليين في المستوطنات بموجب قرارات عسكرية، بما في ذلك قوانين العمل (بنفنيستي، ١٩٨٩).

١٢٥. وفي قرار مرجعي صادر في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، اعتبرت محكمة العدل الإسرائيلية العليا، في القضية رقم ٥٦٦٦/٠٣، أن قانون العمل الإسرائيلي يسري على عقود العمل بين العمال الفلسطينيين وأصحاب العمل الإسرائيليين عن العمل المنفذ في المستوطنات الإسرائيلية. وعلى حد ما شدد عليه أحد القضاة، يعتبر تطبيق القانون الأردني على عقود العمل مع العمال الفلسطينيين في الوقت الذي يطبق فيه القانون الإسرائيلي على العمال الإسرائيليين، انتهاكاً للحقوق الأساسية للعمال الفلسطينيين ويعرضهم للتمييز (انظر جمعية عنوان العامل للدفاع عن حقوق العمال، ٢٠٠٨، وآيزنبرج، ٢٠٠٧).

١٢٦. وفي حين لا يخلف هذا التطور أثراً مادياً على الوضع غير القانوني للمستوطنات الإسرائيلية بموجب القانون الدولي، فإنه يبدو وكأنه يفتح السبل أمام العمال الفلسطينيين للمطالبة بحقوقهم واستحقاقاتهم في المحاكم الإسرائيلية، بما في ذلك فيما يتعلق بالحد الأدنى للأجور ومدفوعات الفصل من الخدمة والتعويض عن الحوادث المرتبطة بالعمل وغير ذلك من الإعانات الاجتماعية. وقد تتمكن المرأة الفلسطينية من الاعتماد على التشريع الإسرائيلي لمناهضة التمييز، بما في ذلك الحماية من التحرش الجنسي. ولقد سلم معظم محوري البعثة بأهمية قرار حماية حقوق العمال. وذكر ممثلو رابطة الصناعيين في إسرائيل لبعثة مكتب العمل الدولي استعدادهم لتنفيذ الحكم الصادر عن المحكمة العليا.

١٢٧. ومن السابق لأوانه الخلوص إلى استنتاج بشأن الآثار العملية لقرار المحكمة العليا وتنفيذه. وهناك وعي قليل حتى الآن فيما بين العمال الفلسطينيين وأصحاب العمل الإسرائيليين بهذا التطور وتداعياته. بالإضافة إلى ذلك، قد لا يكون التوجه إلى محكمة في إسرائيل خياراً واقعياً بالنسبة للعديد من العمال على الرغم من الجهود الحثيثة التي تبذلها نقابات العمال والمعونة القانونية التي تقدمها المنظمات غير الحكومية لمساعدتهم. فالعمال الفلسطينيون المستخدمون غالباً على أساس يومي قد يختارون معاناة التمييز في العمل خشية فقدان وظائفهم. وذكر مسؤولون من وزارة الصناعة والتجارة والعمل في إسرائيل للبعثة بأن قرار المحكمة سينفذ رغم أنه لا يزال من غير الواضح كيف سيجري رصد التقيد بالتشريع على أساس منتظم.

١٢٨. وفي أعقاب قرار المحكمة العليا، نظمت جمعية عنوان العامل للدفاع عن حقوق العمال والاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين مؤتمراً في أريحا حول حقوق العمال الفلسطينيين المستخدمين في المستوطنات الإسرائيلية (جمعية عنوان العامل للدفاع عن حقوق العمال، ٢٠٠٨). ونشر اتحاد الهستدروت كتيباً ترد فيه الأجزاء ذات الصلة من تشريع العمل الإسرائيلي باللغة العربية، وقد ترجمت بدعم مالي من منظمة العمل الدولية، وأعرب الهستدروت عن التزامه بمساعدة العمال الفلسطينيين على إنفاذ حقوقهم لدى المحاكم الإسرائيلية.

٥ - الحرية النقابية والحوار الاجتماعي

١٢٩. إن الحرية الاجتماعية والحق في المفاوضة الجماعية هما من المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، التي تتعرض على الدوام للتهديد في الأراضي العربية المحتلة. فالقيود على حركة التنقل، التي فرضتها السلطات العسكرية تحد من قدرة العمال الفلسطينيين ورجال الأعمال على التنظيم وعلى ممارسة أنشطتهم بحرية. وما يثير الأسى بصورة خاصة هو وضع منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل في غزة، التي تشاورت البعثة معها عبر الفيديو. ولم يتمكن رئيس غرفة التجارة في غزة من الحصول على ترخيص للقاء بعثة مكتب العمل الدولي في رام الله.

١٣٠. وعلمت البعثة أن إغلاق مكتب اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية الفلسطينية في القدس الشرقية، قد مدد لسنة أخرى مما يطيل في عمر هذا التدخل الخطير في أنشطته. بالإضافة إلى ذلك، علمت البعثة أن مكاتب الغرفة التجارية في رام الله قد خضعت للتفتيش وتعرضت للأضرار في ليل ٢ نيسان/ أبريل ٢٠٠٨. وقد صودر منها جهاز حاسوب وآلة تصوير. وتأمل اللجنة في أن تجري السلطات تحقيقات كاملة في هذا الحادث.

١٣١. وأفضت الأحداث التي وقعت منذ حزيران/ يونيو ٢٠٠٧، عندما سيطرت حركة حماس على السلطة في غزة، إلى انتهاكات خطيرة للحقوق النقابية. وقد بلغ الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين مكتب العمل الدولي بتاريخ ١٧ تموز/ يوليو ٢٠٠٧ أن حركة حماس قد هاجمت مكاتب الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين واحتلتها في خان يونس ومدينة غزة. وخلال المناقشات التي أجرتها بعثة مكتب العمل الدولي مع قادة الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في غزة، ذكر هؤلاء القادة أن جميع مكاتب ومرافق الاتحاد، بما فيها روضة للأطفال، قد سيطرت عليها حركة حماس. وأنشأت حركة حماس لجان عمال إسلامية تستخدم الآن مكاتب ووثائق وملفات وأوراق مراسلات تحمل رؤساء الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين. وفي غضون ذلك، استأجر الاتحاد عدداً من الشقق الصغيرة بهدف مواصلة أنشطته. ودعا الاتحاد الدولي لنقابات العمال إلى انسحاب حركة حماس من مكاتب ومباني الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين (الاتحاد الدولي لنقابات العمال، ٢٠٠٧). وتؤكد البعثة من جديد أن مثل هذه الاعتداءات على النقابيين وعلى مباني نقابات العمال وممتلكاتها تشكل تدخلاً خطيراً في الحقوق النقابية، وتدعو إلى أن تعاد فوراً للاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين مكاتبه ومرافقه وتجهيزاته.

١٣٢. وعلمت البعثة كذلك من الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين أنه في ليل ٢٨ شباط/ فبراير ٢٠٠٨، قصفت قوات الدفاع الإسرائيلية ودمرت بيت الشعب التابع للاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في مدينة غزة، وهو بناء من خمسة طوابق شيد في عام ١٩٩٧ بمساعدة مالية من الحركة النقابية النرويجية. وأثارت البعثة هذه المسألة مع السلطات الإسرائيلية.

١٣٣. وإزاء هذه الخلفية الصعبة، تواصل منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال الفلسطينية بذل جهودها للنهوض بحقوق ومصالح أعضائها. وقد عقد الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين مؤتمره الوطني في أيار/ مايو ٢٠٠٧. وكان أربعة من الأعضاء البالغ عددهم ٢٥ عضواً في اللجنة التنفيذية المنتخبة حديثاً، من النساء. وأشار الاتحاد إلى أن تقوية الإطار القانوني للحرية النقابية والمفاوضة الجماعية هي إحدى أولوياته، وذكر الخطط التي وضعتها السلطات لتعديل التشريعات القائمة بأسلوب قد يقوض مبادئ ومعايير منظمة العمل الدولية. كما أشار الاتحاد بصورة إيجابية إلى أن عدداً من الاتفاقات الجماعية الجديدة قد أبرم في قطاعات النسيج والبناء والاتصالات السلكية واللاسلكية. وواصل الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين كذلك إدارة نظام التأمين الصحي ويسعى إلى إنشاء مجلس وطني يعنى بالسلامة والصحة المهنيين. وإدارة شؤون المرأة ناشطة هي الأخرى في مجال التدريب وتطوير المهارات لفائدة النساء، وهي تتصدى للتمييز ضد المرأة في مكان العمل.

١٣٤. وأبلغ كل من الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين والهستدروت بعثة مكتب العمل الدولي أن الاتحادين يتطلعان إلى تعزيز تعاونهما. فالهستدروت يدافع عن مصالح العمال الفلسطينيين كإسهام منه في عملية السلم الهشة. وكمثال ملموس على ذلك، أشار إلى مبادرة مشتركة مزعومة مع الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين والاتحاد الدولي لعمال النقل بغية إنشاء خط هاتفي مباشر لسائقي الشاحنات الفلسطينيين الذين يواجهون صعوبات عند نقاط التفتيش الإسرائيلية أو المعابر الإسرائيلية. وعندما يتصل أحد السائقين الفلسطينيين بموظفي الخط الهاتفي المباشر، يجري هؤلاء اتصالات مباشرة مع السلطات العسكرية لتوضيح الوضع وتقديم الإرشاد لسائق الشاحنة بناءً على ذلك.

١٣٥. ومسألة تقديم مساعدة قانونية للعمال الفلسطينيين ترد في أعلى جدول أعمال الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في الضفة الغربية وفي غزة، وستلقى بناءً على ذلك دعم منظمة العمل الدولية. وقد أعرب الاتحاد عن اهتمامه الشديد بتجديد الحوار مع الهستدروت وباستعراض تنفيذ الاتفاق بين المنظمين بشأن تحويل رسوم العضوية التي تستقطع من العمال الفلسطينيين المستخدمين في إسرائيل، إلى الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين. ودعا الاتحاد العام لعمال فلسطين في غزة إلى تقديم مساعدة عاجلة لإعادة بناء مرافقه في غزة ولمعالجة الشكاوى المقدمة من العمال الفلسطينيين ضد أصحاب العمل الإسرائيليين في أعقاب الإغلاق التام لغزة.

١٣٦. وتساعد منظمات أصحاب العمل الفلسطينية أعضائها على التكيف مع نظام الإغلاق والتصاريح، وذلك على سبيل المثال بالحصول على "بطاقات رجال أعمال" من السلطات الإسرائيلية. وقد باتت مبادرة جديدة، هي منتدى سيدات الأعمال، ناشطة وهي تقدم الدعم للنساء اللواتي يبدأن منشآتهن الخاصة. وتواصل غرفة التجارة في نابلس إصدار شهادات "قواعد المنشأ" للمنشآت التي تنتج لأسواق التصدير. كما أنها تشارك كذلك في مساعدة النساء من منظمات المشاريع في المستقبل.

١٣٧. وعلى الرغم من هذه القيود، وجدت بعثة مكتب العمل الدولي فرصاً سانحة وإرادة عازمة على تقوية الهيكل الثلاثي والحوار الاجتماعي. وترحب البعثة بالتزام وزير العمل والتخطيط في السلطة الفلسطينية بإشراك الشركاء الاجتماعيين في المشاورات بشأن الخطة الفلسطينية للتنمية وإعادة الإعمار. ويزمع إنشاء مجلس استشاري تمثيلي. وتعتبر البعثة أن المشاورات الثلاثية أساسية بصورة خاصة فيما يتعلق بالبرامج المتصلة بسياسة العمالة.

١٣٨. وفي أوائل نيسان/ أبريل ٢٠٠٨ عند زيارة بعثة مكتب العمل الدولي، أعلن الموظفون الحكوميون إضراباً في الضفة الغربية بسبب الأجور. والبعثة مدركة للقيود الميزانية الشديدة التي تواجه السلطة الفلسطينية ولكنها تدعو إلى الاحترام التام لحق موظفي القطاع العام بممارسة الضغط للاستجابة لشواغلهم المشروعة، بما في ذلك من خلال ممارسة حقهم في الإضراب. فلطالما دافعت منظمة العمل الدولية ولا تزال عن التوصل إلى حلول قائمة على الحوار.

١٣٩. وأخيراً، تعتبر البعثة أنه لا بد من أن تعقد مشاورات ثلاثية منتظمة، كلما سمحت الظروف بذلك، بشأن التدابير الرامية إلى تعزيز قوانين ومؤسسات العمل الفلسطينية، في مجالات تشمل الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية والمساواة بين الجنسين والضمان الاجتماعي. وتعرب منظمة العمل الدولية عن اقتناعها بأن معايير العمل الدولية ذات الصلة توفر أساساً سليماً للاسترشاد والتشاور.

١٤٠. زارت بعثة مكتب العمل الدولي الأراضي العربية المحتلة في أوائل نيسان/ أبريل ٢٠٠٨ ووجدت وضعاً متردياً جداً في العمالة والعمل والوضع الاجتماعي. وما فتئت مستويات المعيشة تتدنّى منذ عدة سنوات ولا يزال الفقر على مستويات مرتفعة جداً ونوعية العمالة أخذة في التدهور. وقد باتت العمالة المنتجة والمختارة بحرية أكثر فأكثر استثناءً وليس القاعدة. وتتجلى أزمة العمالة الواضحة في الاستخفاف المنتظم بالحقوق الأساسي للعمال العرب في تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة في الاستخدام والمهنة. فالتمييز في حركة التنقل وسبل الوصول إلى العمل والموارد الإنتاجية والتميز في ممارسة الحريات الأساسية، إنما هي ظواهر واسعة الانتشار.

١٤١. وتواجه المؤسسات التي تمثل أصحاب العمل والعمال الأحرار والديمقراطيين، تدخلاً في حقهم في التنظيم وتقضي إلى صعوبات جمة في أداء وظائفهم الأساسية.

١٤٢. أما نظام عمليات الإغلاق والتصاريح المتشددة، الذي يلقي بظلاله على جميع أجزاء الضفة الغربية ويعزل قطاع غزة ويزيد من فصل القدس الشرقية، فهو لا يقدم شيئاً يفيد الأمن، لا لإسرائيل ولا للفلسطينيين. وتخضع حركة تنقل الأشخاص والسلع لقبود صارمة حين لا تنقطع انقطاعاً تاماً. ويحتال الفلسطينيون على العيش بمعونة مساعدات الهيئات المانحة والتحويلات الأسرية والوظائف غير المنتظمة.

١٤٣. وقد اكتسبت السلطة الفلسطينية من جديد الدعم المالي والتأييد السياسي من اللجنة الرباعية والمجتمع الدولي عموماً. وقد مكن هذا الأمر رئيس الوزراء الجديد من مباشرة التصدي للعجز المالي الحاد الذي كان سائداً حتى حزيران/ يونيو ٢٠٠٧. وأدى دفع أجور الموظفين الحكوميين ومتأخرات الموردين من الخاصة فضلاً عن تجدد دعم المانحين للاستثمار ولمشاريع الهيكل الأساسي، إلى ضخ السيولة اللازمة بإلحاح في الاقتصاد. وقد تجلّى ذلك في انتعاش طفيف بالنسبة لعام ٢٠٠٦.

١٤٤. وترتكز الخطة الفلسطينية للإصلاح والتنمية، التي لقيت ترحيباً شديداً، على الأولويات الاستراتيجية التالية: الإدارة والأمن والإصلاح المالي ونمو القطاع الخاص والاستثمار.

١٤٥. وفي موازاة ذلك اكتسبت مفاوضات السلام زخماً جديداً في أعقاب مؤتمر أنابوليس، وذلك بمواصلة المحادثات المباشرة بين الرئيس عباس ورئيس الوزراء أولمرت. ويفترض أن يكون السيناريو مفعماً بالأمل يتمثل فيما يلي: الأمل في سلطة فلسطينية أقوى تتمتع بدعم كامل من المجتمع الدولي وتتسم برؤية واضحة لدورها وتوجهاتها المستقبلية المحتملة بما يتمشى مع خريطة الطريق لعام ٢٠٠٣. ويخصص دور أساسي للقطاع الخاص والقدرة المثبتة لأصحاب المشاريع الفلسطينيين المهرة ولرابطات أعمالهم.

١٤٦. وعلى الرغم من ذلك، هناك شعور كامن باليأس والإحباط والغضب كالنار تحت الرماد. فتزايد تدهور العمالة والوضع الاجتماعي الملحوظ في أوائل نيسان/ أبريل ٢٠٠٨ إنما يغذي شعوراً واسع الانتشار بفقدان الثقة في قدرة المفاوضات السياسية على تحقيق اختراقات حقيقية من شأنها أن تحدث تغييراً جذرياً في الشقاء الذي يعاني منه الفلسطينيون في حياتهم اليومية وفي آفاق مستقبلهم.

١٤٧. وتحدثت إحدى الملاحظات التي ذكرها محاورون عديدون أمام بعثة مكتب العمل الدولي عن خطر اتساع الثغرة بين أهداف مفاوضات السلام، لا سيما وأن ما من شيء يكاد يلوح في الأفق حتى الآن، واستمرار الوقائع على الأرض، المتمثلة في عمليات الإغلاق والتوغل العسكري ونقاط التفتيش ونظام التصاريح والصبر اللامحدود المطلوب لعبور الجدار الفاصل، واستمرار البناء في المستوطنات والطرق المخصصة للمستوطنين دون غيرهم، بما في ذلك تزايد فصل القدس الشرقية عن الأراضي الفلسطينية.

١٤٨. وتلاحظ في كل مكان علامات ضعف المؤسسات ومعاناة النسيج الاجتماعي معاناة شديدة. وهناك المزيد من العمالة ولكن "بأسلوب الكفاف"، بما في ذلك عمل الأطفال؛ ويؤدي استمرار البطالة المرتفعة إلى تغذية الشعور بالإحباط فيما بين جيل يتمتع بالشباب والمهارة، ولا سيما النساء؛ وينتشر الفقر بين المسنين وبين أضعف أفراد المجتمع، بما في ذلك عدد كبير من الأسر التي لديها أقارب احتجزوا في السجون الإسرائيلية أو قتلوا في "صدّامات" متكررة.

١٤٩. إن رفع المطالبة "بالأمن أولاً ومن ثم السلام" في وجه المطالبة "بالسلام كشرط للأمن" يؤدي إلى طريق مسدود. ولطالما قالت منظمة العمل الدولية إن العمالة والعمل اللائق إنما هما استثمار ضروري في عملية التحضير للأمن والسلام ودعمهما؛ وهذا مبدأ من المبادئ الراسخة في إعلان فيلادلفيا.

١٥٠. وفي موازاة المفاوضات السياسية الجارية، ستواصل منظمة العمل الدولية تقديم الدعم لسياسات وبرامج العمالة والعمل اللائق. وستتيح المنظمة خبراتها ومواردها بالتعاون مع هيئاتها المكونة وشركائها، من فلسطينيين وإسرائيليين على السواء، وفي البلدان المجاورة بغية النهوض بتدعيم الحقوق والعمالة والحماية الاجتماعية والحوار الاجتماعي وفقاً للولاية التي تضطلع بها.

١٥١. وفي آب/ أغسطس ٢٠٠٧، اتخذت منظمة العمل الدولية خطوات هامة لإنعاش أنشطة التعاون التقني التي تقوم بها في الأراضي العربية المحتلة عن طريق إيفاد بعثة متعددة التخصصات إلى الميدان لوضع إطار برنامج جديد لمنظمة العمل الدولية، يهدف إلى الجمع بين خلق فرص العمل قصيرة الأمد وأهداف تنمية القدرات على الأمد البعيد. وتتألف عدة بعثات متخصصة أخرى لوضع إطار للبرمجة يتركز على ثلاثة أهداف رئيسية، هي: تقوية إدارة سوق العمل (بما في ذلك إعادة تفعيل الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية)؛ تحسين القابلية للاستخدام من خلال تطوير المهارات والتنمية الاقتصادية المحلية؛ تعزيز ثقافة تنظيم المشاريع لفائدة القطاع الخاص ونمو الإنتاجية. وقد وضعت مقترحات مشاريع مفصلة في كل مجال من هذه المجالات وجرى تحديد الأولويات بموجب اتفاق مع وزارة العمل والتخطيط من أجل تنفيذ مرحلة أولى منها.

١٥٢. وزارت إحدى البعثات متعددة التخصصات الجولان السوري المحتل بغية استعراض الوضع فيما يتعلق بإدماج المرأة في سياق تحديات البطالة القائمة والدعم المحتمل للتعاونيات من أجل تعزيز إسهامها في النمو الاجتماعي الاقتصادي في المنطقة. والمحادثات جارية على قدم وساق مع الشركاء المعنيين لتقييم الآليات المثلى من أجل توفير الدعم لبناء قدرات هذه الهيئات المكونة فضلاً عن مد نطاق المساعدة التقنية للحد من انعزالها عن تجارب ومعارف المجتمع الدولي.

١٥٣. وكما جرت عليه العادة في السنوات الماضية، سيقدم تقرير مستقل إلى مجلس إدارة مكتب العمل الدولي في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨، عن آخر المستجدات بالتفصيل بشأن برنامج منظمة العمل الدولية المعزز للتعاون التقني في الأراضي العربية المحتلة.

- اتفاق التنقل والعبور. ٢٠٠٥، ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر.
- Al Jazeera. 2008. *Arab peace offer 'under review'*, March 30, downloaded from english.aljazeera.net.
- Alpher, Y. 2008. "Settlement spread and security gestures", available at <http://www.bitterlemons.org>, [accessed 8 April 2008].
- مؤتمر العمل العربي. ٢٠٠٨. قرار إعلان تضامن مع عمال وشعب فلسطين، شرم الشيخ، آذار/مارس.
- Benvenisti, E. 1989. *Legal dualism. The absorption of the Occupied Territories into Israel*, West Bank Data Base Project, The Jerusalem Post, Israel.
- Bronner, E. 2008. "Palestinians fear two-tier road system", in *The New York Times*, March 28.
- بتسليم. ٢٠٠٧. أ. الميدان الرئيسي في الخليل خال من المارة: سياسة الفصل الإسرائيلية تؤدي إلى ابتعاد الفلسطينيين عن وسط مدينة الخليل، أيار/مايو.
- بتسليم. ٢٠٠٧. ب. بلا حركة: مصادرة حرية الحركة والتنقل للفلسطينيين في الضفة الغربية، آب/أغسطس.
- Central Bureau of Statistics (CBS) of Israel. 2007. *Statistical abstract of Israel*.
- Cooper, H. 2008. "Israel agrees to remove dozens of West Bank roadblocks", in *International Herald Tribune*, March 31.
- Coordination of Government Activities in the Territories (COGAT), Israel. 2008. *Presentations to the ILO*.
- Council of The European Union. 2008. *Declaration by the Presidency on behalf of the European Union on the Middle East*, Press release 7648/08, 14 March.
- Haaretz. 2008. "At Syria summit, Abbas calls for Arab troops in Palestinian territories", 29 March, available at <http://www.haaretz.com>.
- بروتوكول الخليل. ١٩٩٧. بروتوكول تنفيذ إعادة الانتشار في الخليل، ١٧ كانون الثاني/يناير.
- International Trade Union Confederation (ITUC). 2007. *ITUC OnLine*, 15 June.
- International Court of Justice (ICJ). 2004. "Legal consequences of the construction of a wall in the occupied Palestinian Territory", in *Reports of Judgments, Advisory Opinions and Orders*, Advisory Opinion, 9 July.
- International Donors' Conference for the Palestinian State. 2007. *Final statement of the Chair and Co-Chairs*, Paris, December 17.
- International Labour Office. 1996. *Equality in employment and occupation*, Report of the Committee of Experts on the Application of Conventions and Recommendations, Report III (Part 4B), International Labour Conference, 83rd Session, Geneva, 1996.
- Izenberg, D. 2007. "Labour law applies to Palestinians who work for Israelis in W. Bank, court rules", in *Jerusalem Post*, October 11.
- Jerusalem Institute for Israel Studies (JIIS). 2007. *Demographic statistics at end of 2006*, downloaded from jiis.org.il.

- Kav LaOved. 2007. *A workshop for Palestinians workers employed by Israelis in West Bank industrial zones*, 3 December.
- Kav LaOved. 2008. *West Bank Palestinian workers employed in Israeli settlements: we'll fight for our rights under Israeli labour law*, 11 January.
- Kershner, I. 2008. "Middle East peace talks resume", in *The New York Times*, April 8.
- Khatib, G. "Empty gestures destroy credibility", 7 Apr. 2008, available at <http://www.bitterlemons.org>.
- Near East Consulting. 2007. *Palestine Poverty Monitor: March 2006 – May 2007*.
- Ofran, H. 2008. "The death of the settlement freeze – 4 months since Annapolis", in *Peace Now*, March.
- Organization for Economic Co-operation and Development (OECD). 2008. *Development Cooperation Report 2007*, Vol. 9, No. 1.
- Palestine Trade Center (PALTRADE). 2007. *Gaza Terminals, Movement Monitoring Annual Report*.
- . 2008. *Gaza and West Bank Terminals, Movement Monitoring Monthly Report*, January – March.
- الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية. ٢٠٠٧. الوثيقة المقدسية، تشرين الثاني/نوفمبر، مأخوذة من موقع الجمعية على العنوان التالي: www.passia.org
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. ٢٠٠٧. جداول إحصائية، سنوات مختلفة.
- . ٢٠٠٧. التقرير الإحصائي السنوي للعام ٢٠٠٦، حول المستعمرات/المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، مأخوذ يوم ١٨ نيسان/أبريل من موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني على العنوان التالي: www.pcbs.gov.ps
- . ٢٠٠٨. مسح القوى العاملة (دورة تشرين الأول/أكتوبر - كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧)، (الربع الرابع/٢٠٠٧)، آذار/مارس.
- Palestinian Center for Policy and Survey Research (PCPSR). 2008. *Full analysis – PSR poll No 27*, 13-15 March.
- السلطة الوطنية الفلسطينية ٢٠٠٧. مسح القوى العاملة، الدورات من الربع الأول إلى الربع الرابع، كانون الثاني/يناير - كانون الأول/ديسمبر.
- . 2007b. *Building a Palestinian State: Towards peace and prosperity*, Paris, 17 December.
- . 2008a. *The main barriers/checkpoints in the West Bank*, April.
- . 2008b. *Monthly Consumer Price Index*, downloaded from <http://www.pcbs.gov.ps>.
- The White House. 2007. *Joint understanding read by President Bush at Annapolis Conference*, Maryland, Press Release, November 27.
- الأمم المتحدة. ٢٠٠٤. فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية وما حولها، قرار اتخذته الجمعية العامة، ٢ آب/أغسطس، الوثيقة A/RES/ES-10/15.
- . ٢٠٠٨. رسالة الأمين العام إلى مؤتمر قمة جامعة الدول العربية، ألقاها السيد لين باسكو وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، دمشق، ٢٩ آذار/مارس.
- . ٢٠٠٨. ب. المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل، قرار اتخذته الجمعية العامة، الدورة الثانية والستون، الوثيقة A/RES/62/108، كانون الثاني/يناير.
- United Nations Committee on the Elimination of Racial Discrimination (CERD). 2007. *Consideration of reports submitted by States Parties under Article 9 of the Convention – Concluding observations*, 70th Session, document CERD/C/ISR/CO/13, June

مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ٢٠٠٨. تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، الجمعية العامة، الدورة السابعة، الوثيقة A/HRC/7/17، ٢١ كانون الثاني/يناير.

-- ٢٠٠٨. ب. انتهاكات حقوق الإنسان الناشئة عن الهجمات والتوغلات العسكرية الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وبشكل خاص هجماتها وغاراتها الأخيرة على قطاع غزة. القرارات والمقررات التي اعتمدها مجلس حقوق الإنسان، الجمعية العامة، الدورة السابعة، الوثيقة A/HRC/7/L.11، آذار/مارس.

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA). 2007a. *Maps – Access and closures – Gaza and West Bank*, December.

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. -- ٢٠٠٧. ب. دراسة خاصة، نظام النوبات والتصاريح المرتبط بالجدار بعد أربع سنوات: الأثر الإنساني في منطقة شمالي الضفة الغربية، تشرين الثاني/نوفمبر.

--. 2007c. *The humanitarian impact on Palestinians of Israeli settlements and other infrastructure in the West Bank*, July.

-- ٢٠٠٧. د. الجدار الفاصل في الضفة الغربية وآثاره الإنسانية على التجمعات السكانية الفلسطينية، القدس الشرقية. تقرير جمعه مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، المستجد رقم ٧، حزيران/يونيه.

--. 2008a. *Humanitarian Situation Update for the oPt*, March.

-- ٢٠٠٨. ب. دراسة مركزة، الاحتياجات المتزايدة في ظل تناقص حريات المرور: تشديد القيود على الحركة الاقتصادية، كانون الثاني/يناير.

--. 2008c. *The humanitarian impact of the West Bank barrier on Palestinian communities, East Jerusalem*, Report compiled by OCHA oPt, Update No. 7/2nd edition, January.

مجلس الأمن في الأمم المتحدة. ٢٠٠٧. رسالة مؤرخة ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة، الجمعية العامة، الدورة الثانية والستون، الوثيقة A/62/505-S/2007/630.

-- ٢٠٠٨. الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، الجلسة ٥٨٤٦، السنة الثالثة والستون، الوثيقة S/PV.5846، ٢٦ شباط/فبراير.

البنك الدولي. ٢٠٠٧. أ. القيود المفروضة على العبور والتنقل في الضفة الغربية: غياب اليقين والفعالية في الاقتصاد الفلسطيني، ملخص تنفيذي، ٩ أيار/مايو.

World Bank. 2007b. *Investing in Palestinian economic reform and development. Report for the Pledging Conference*, Paris, December 17.

-- ٢٠٠٧. ج. أخبار تنمية الضفة الغربية وقطاع غزة. الشروط المسبقة لانتعاش الاقتصاد الفلسطيني، تشرين الثاني/نوفمبر.

--. 2007d. *West Bank and Gaza investment climate assessment: Unlocking the potential of the private sector*, Report No. 39109 – GZ. March 20.

قائمة محوري البعثة

المؤسسات الفلسطينية

السلطة الوطنية الفلسطينية

وزارة العمل

السيد سمير عبد الله، وزير العمل والتخطيط

السيد حسن الخطيب، نائب الوزير

السيد ناصر قطامي، الوكيل المساعد لإدارة شؤون العمل

السيد سامر سلامة، المدير العام للتدريب المهني

السيد آصف سعيد أسعد، المدير العام، الإدارة العامة للتعاون العربي والدولي والعلاقات العامة

السيد هاني الشنطي، مدير قسم التعاون الدولي

السيد مهدي قليبو، المستشار الخاص، رئيس ديوان الوزارة (رئيس مكتب الوزير)

وزارة الشؤون الاجتماعية

السيدة نجات العريضي، الوكيل المساعد

السيد داوود الديك، مدير عام وحدة شؤون مجلس الوزراء

السيدة باسمه صبح، مديرة دائرة العلاقات العامة والاتصالات

السيدة ميسون وحيدة، المديرة العامة للرعاية الاجتماعية وإعادة التأهيل

السيدة باسمه أبو صوي، مديرة عامة، وحدة الأسرة والطفولة

وزارة الاقتصاد الوطني

السيد زياد كرابليه، مدير عام، العلاقات الاقتصادية الدولية

السيدة ريم نجار، مستشارة الوزير للتمويل والمساعدات الدولية

السيد رأفت ريان، مدير دائرة المنظمات الدولية

السيد عبد الحفيظ نوفل، وكيل مساعد الوزارة

وزارة التخطيط

السيدة كايلو عرفات، مديرة عامة لإدارة وتنسيق المساعدات

وزارة شؤون المرأة

السيدة خلود دعبيس أبو دية، وزيرة شؤون المرأة

السيدة سلوى هديب/قنام، وكيل الوزارة

المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار)

السيد محمد أشتيه، رئيس المجلس

منظمة التحرير الفلسطينية /أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني

السيد صائب عريقات، رئيس دائرة شؤون المفاوضات

السيد ناصر القدوة، رئيس مجلس إدارة مؤسسة ياسر عرفات

منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات أخرى

الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، نابلس

السيد شاهر سعد، الأمين العام

السيد ناصر يونس، رئيس نقابة النقل في فلسطين

السيدة غادة أبو غليون، منسقة دائرة العلاقات الدولية

السيد فتحي ناصر، دائرة العلاقات العامة، مستشار قانوني

السيد سعيد الجيان، عضو اللجنة التنفيذية / نابلس

السيد سهيل خضر، عضو اللجنة التنفيذية ورئيس نقابة السياحة

السيد ماثويل عبد العال، عضو اللجنة التنفيذية وأمين الدائرة القانونية

السيدة أمينة الريماوي مفارحة، دائرة شؤون المرأة، رام الله

السيد فوزان عويضة، عضو اللجنة التنفيذية

السيد إبراهيم ذيب، عضو اللجنة التنفيذية

السيد باير سعيد، عضو اللجنة التنفيذية، أمين دائرة الشباب

السيد مصطفى جنني، عضو اللجنة التنفيذية

الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، غزة

السيد عايش عبيد، نائب الأمين العام، نائب الأمين العام لنقابة البناء والنجارة

السيد طارق الهندي، أمين الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، الأمين العام لنقابة الزراعة

السيد سلامة أبو زعيتر، الأمين العام لنقابة الخدمات الصحية ورئيس الدائرة القانونية

السيد إلياس الجلدة، نائب الأمين العام لنقابة الخدمات الصحية ورئيس دائرة التنظيم في الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين

السيد بكر الجمال، نائب الأمين العام لنقابة الخدمات التعليمية - رئيس دائرة السلامة والصحة المهنتين

السيد فايز لوباد، نائب الأمين العام لنقابة عمال البلديات

السيد عبد الرؤوف عليان، أمين صندوق نقابة عمال المعادن

السيد عبد الرؤوف مهدي، أمين العلاقات الدولية

اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية الفلسطينية، الرام

السيد أحمد هاشم الزغير، الرئيس

السيد جمال جوابرة، المدير

السيد علي مهنا، مدير، دائرة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاتحاد

السيد نزيه نرداوي، دائرة المعلومات

غرفة تجارة غزة

السيد محمد سالم القدوة، محافظ غزة ورئيس غرفة التجارة

السيد محمود اليازجي، رئيس لجنة العلاقات العامة في غرفة تجارة غزة

غرفة تجارة وصناعة نابلس

السيد حسام حجاوي، الأمين العام

السيد عمر هاشم، نائب الرئيس

السيد نمير ط. الخياط، المدير العام

جمعية الحق، رام الله

السيد شعوان جبارين، المدير العام

السيد وسام أحمد، مساعد برامج

السيد ناصر ريس، باحث قانوني

جامعة القدس، القدس

السيدة فدوى اللبدي، مديرة مركز إنسان للدراسات النسائية ودراسات النوع الاجتماعي

منتدى سيدات الأعمال

السيدة سميرة حليلة، أمينة السر

السيدة آمال مغربي، عضو اللجنة التنفيذية

جمعية المرأة المقدسية

السيدة نداء زلاطيمو، المديرية

الجمعية الأكاديمية الفلسطينية للشؤون الدولية

السيد مهدي عبد الهادي، الرئيس

جمعية رجال الأعمال الفلسطينية

السيد ماجد معالي، المدير

الرابطة الفلسطينية لصاحبات الأعمال (أصالة)

السيدة ريم عبوشي، المديرية

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

السيد لؤي شبانه، الرئيس
السيدة سهى كنعان، مسؤولة دائرة القوى العاملة
السيد محمود جرادات، نائب الرئيس للشؤون الإحصائية
السيدة أمّنة خصيب، مديرة الحسابات القومية
السيدة عناية زيدان، المديرة العامة للإحصاءات السكانية والاجتماعية

الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، رام الله

السيد باسم صبحي خوري، رئيس مجلس الإدارة

صندوق الاستثمار الفلسطيني

السيد جمال حداد، مدير إدارة العلاقات المؤسسية والناطق الرسمي

مركز التجارة الفلسطيني (بالتريد)

السيد أمجد قصص، مدير تطوير التجارة

المؤسسات الإسرائيلية

حكومة إسرائيل

وزارة الصناعة والتجارة والعمل

السيد أفنير عمران، رئيس منسقي البحث، شعبة علاقات العمل
السيد شلومو إيتساكي، كبير مسؤولي علاقات العمل

وزارة الشؤون الخارجية، القدس

السيد أهارون لشنو يعار، نائب المدير العام، رئيس شعبة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية
السيد روني آدم، مدير، إدارة الشؤون السياسية للأمم المتحدة
السيد أورلي جيل، مدير، إدارة المنظمات الدولية

تنسيق الأنشطة الحكومية في الأراضي

اللواء يوسف مثلف، منسق الأنشطة الحكومية في الأراضي
المقدم باروش دوف بريسكي، رئيس، الفرع الاقتصادي
المقدم دانيال بودوان، فرع العلاقات الخارجية

منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات أخرى

الهستدروت - الاتحاد العام للعمل في إسرائيل

السيد نواف مصالحة، الرئيس، إدارة الشؤون الدولية
السيد آفي إدري، الرئيس، اتحاد عمال النقل
السيدة أفيتال شابيرا - شابيرو، مديرة النشاط الدولي، إدارة الشؤون الدولية

السيد يوسف قرا، ممثل الهستدروت لدى منظمة العمل الدولية

السيد جادو فرحات، منسق

السيدة سمر بريك، ممثلة أنشطة المرأة

السيد هيثم أبو عواد، معلم، مدرسة مسعدة الثانوية

رابطة الصناعيين في إسرائيل

السيد آفي باراك، رئيس شعبة العمل والموارد الإنسانية

السيد دان كتاريفاس، مدير شعبة التجارة الخارجية والعلاقات الدولية؛ مدير، مركز التجارة العالمي، إسرائيل

السيد بولاك إيشاي، نائب المدير، اتحاد المزارعين في إسرائيل

السيد يوري روبين، رئيس، مجموعة روبين؛ رئيس، لجنة العمل؛ رئيس، مجلس إدارة مؤسسة H.K.B.

السيد يانير روتليفي، رئيس مجلس الإدارة، شركة أرغامان المحدودة للصناعات

السيدة دافنة نيتزان - أفرام، مديرة إدارة البحوث الاقتصادية والاستراتيجية، شعبة الشؤون الاقتصادية

الأمم المتحدة والمنظمات الدولية

مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلم في الشرق الأوسط (اليونسكو)

السيد روبرت ه. سيرى، المنسق الخاص

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني

السيد يانس تويرغ فراندرين، الممثل الخاص

مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الأراضي الفلسطينية المحتلة

السيد ماتويل بسلر، مسؤول المكتب

السيدة اليغرا باتشيكو، نائبة مدير المكتب

السيد سعيد عبد الحق، محلل شؤون إنسانية، وحدة التنسيق الميدانية في نابلس

السيد راي دولفين، مستشار

السيد أديب سلمان، مساعد الشؤون الإنسانية

مكتب الأمم المتحدة للمفوض السامي لحقوق الإنسان، الأراضي الفلسطينية المحتلة

السيد جوسيبى كالادروتشو، رئيس المكتب

برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة

السيدة كريستين فان نيوفنهاوس، ممثلة برنامج الأغذية العالمي، الضفة الغربية وغزة

صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (يونيفم)

السيدة علياء اليسير، مديرة برنامج الأراضي الفلسطينية المحتلة

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)

السيدة كارن أبو زايد، المفوضة العامة

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)

السيد لويجي داميانى، منسق برامج منظمة الأغذية والزراعة

مكتب ممثل اللجنة الرباعية، القدس

السيدة أنا غالو - ألفاريس، نائبة رئيس البعثة

السيدة هنرييت كولب، مستشارة تنسيق الهيئات المانحة

اللجنة الدولية للصليب الأحمر

السيد كاترين رينز، مديرة البعثة

السيد إلو فيليون، منسق حماية

مكتب المفوضية الأوروبية للمساعدات الفنية (الضفة الغربية وقطاع غزة)

السيد روي ديكنسون، مسؤول العمليات

البنك الدولي، بعثة البنك في الضفة الغربية وقطاع غزة

السيد ديفيد كرايخ، المدير، دائرة الضفة الغربية وغزة

ممثلو الحكومات الوطنية

القنصلية الأمريكية العامة

السيدة هذر كالمباك، ملحق سياسي

السيد مايكل شريدر، مسؤول اقتصادي

السيد جونتان كاربينتر، رئيس الإدارة الاقتصادية

مكتب التمثيل النرويجي لدى السلطة الفلسطينية

السيدة انجريد ماري ميكلسين، السكرتيرة الثانية ومديرة الشؤون الإنمائية

اجتماعات أخرى

بتسليم - مركز المعلومات الإسرائيلية لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة

السيدة ريزا زول، مديرة العلاقات الدولية

مؤسسة الإسكان التعاوني الدولية

السيدة لنا أبو حجلة، المديرة العامة، الضفة الغربية وغزة

مسلك - مركز للدفاع عن حرية الحركة

السيدة ساري باشي، مديرة عامة

جمعية عنوان العامل للدفاع عن حقوق العمال

السيدة هنا زوهر، المديرة

السيدة سلوى عليبات، جمعية عنوان العامل للدفاع عن حقوق العمال - الضفة الغربية

السيد روي واجنر، دائرة العلاقات الخارجية
السيدة شيشتين سدريجان، عضو اللجنة التوجيهية

وسائل الإعلام

السيدة سيمون كركس، صحفية

الجولان السوري المحتل

السيد مجد أبو صالح

السيد كنج سليمان أبو صالح

السيد محمود سليمان أبو صالح

السيد صلاح مغربي

السيد سائد فرحات

السيد ثائر أبو صالح

الاجتماعات في دمشق، الجمهورية العربية السورية

السيدة ديالا الحج عارف، وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل

السيد نواف الفارس، محافظ مدينة القنيطرة

السيد ميلاد عطية، مدير المنظمات الدولية، وزارة الخارجية

السيد أحمد حباب، أمين العلاقات العربية والدولية، الاتحاد العام لنقابات العمال في الجمهورية العربية السورية

السيد أحمد الحسن، أمين شؤون العمل، الاتحاد العام لنقابات العمال

السيد ركان إبراهيم، مدير العمل المركزي، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

السيدة أمنة رهبان، رئيسة دائرة العلاقات العربية، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

السيد عزت الصالح، مدير المكتب الصحفي، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

السيد محي الدين السلق، مترجم، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب

السيد رجب م . معتوق، نائب الأمين العام، أمين العلاقات الدولية والهجرة

السيد طعمة الجوابرة، مساعد الأمين العام للعلاقات العربية

السيد جمال شميسات، مساعد الأمين العام للجان المتخصصة وتشريعات العمل

السيد فاروق السعد، مدير العلاقات الدولية والهجرة

الاجتماعات في القاهرة، مصر

السيد محمد م . صبيح، مساعد الأمين العام، جامعة الدول العربية

السيد أحمد محمد لقمان، المدير العام، منظمة العمل العربية